



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي - تبسة -

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير



قسم العلوم الاقتصادية

الرقم التسلسلي: / 2026

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي (ل م د)

الميدان: علوم اقتصادية والتسيير وعلوم تجارية

شعبة: علوم اقتصادية

التخصص: اقتصاد نقدي ومالي

المذكرة موسومة بـ:

أثر استدامة المالية العامة على الاستقرار النقدي في
الجزائر خلال الفترة (2010 – 2024)

تحت إشراف الأستاذ:

■ أ.د. رايس فضيل

من إعداد الطالب(ة):

■ علالة انفال

أعضاء لجنة المناقشة المتكونة من الأساتذة:

الصفة	جامعة الانتساب	الرتبة العلمية	إسم ولقب الأستاذ
رئيسا	جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي - تبسة	أستاذ محاضر قسم ب	د. منيجل جميلة
مشرفا ومقررا	جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي - تبسة	أستاذ التعليم العالي	أ.د. رايس فضيل
ممتحنا	جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي - تبسة	أستاذ محاضر قسم أ	د. مالكية أحميدة

السنة الجامعية: 2025 - 2026

سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ رَبَّ السَّمَاوَاتِ السَّبْعِ وَرَبَّ الْعَرْشِ الْمَجِيدِ
الْعَظِيمِ رَبَّنَا وَرَبَّ كُلِّ شَيْءٍ صَلِّ وَسَلِّمْ عَلَى نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ
وَعَلَى آلِهِ الطَّيِّبِينَ الطَّاهِرِينَ



شكر وعرفان
قال تعالى: "لَئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ" صدق الله العظيم.

الحمد لله رب العالمين، نحمده حمد الشاكرين ونشكره شكر الحامدين
اللهم صلِّ وسلِّم
وبارك على المبعوث رحمة للعالمين، رسولنا محمد وعلى آله
وصحبه أجمعين.
إقراراً بالفضل لذويه ونزولاً عند قول النبي صلى الله عليه وسلم:
من لا يشكر الناس لا يشكر الله"،
فإن الواجب يدفعني إلى أن أخص بالشكر بعد الله تعالى أستاذي المشرف
على المذكرة، الأستاذ الفاضل الدكتور "رايس فضيل" الذي تفضل عليّ بأن
قدم لي الكثير من وقته الثمين، ولم يدخر جهداً في مساعدتي وتقديم العون
لي لإتمام هذا العمل، فجزاه الله عني كل خير وبارك الله له في علمه.
ولا يفوتي أن أتقدم بأسى عبارات الشكر، والامتنان، والتقدير للأستاذ الفاضل
"مهري عبد المالك" والأستاذة الفاضلة "زمولي هند" على مساعدتهم القيمة،
وعلى كل التسهيلات والتوجيهات السديدة التي منحوها لنا
طوال فترة إنجاز هذا العمل.
كما أتوجه بفائق الشكر والتقدير إلى أساتذة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
والشكر موصول إلى الأساتذة المناقشين على قبولهم هذا العمل وعلى
جميل صبرهم لقراءته والإقبال على تقييمه
ونشكر كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد ولو بدعوة لنا في ظهر الغيب.



الإهداء

ما سلكنا البدايات الا بتيسيره و ما بلغنا النهايات الا بتوفيقه
و ما حققنا الغايات الا بفضلله
فالحمد لله حبا و شكرا و امتنانا الحمد لله على البدء و الختام
اهدي هذا النجاح
الى الذي زين اسمي باجمل الألقاب الى النور الذي انار دربي الى
من قام بتأمين
كل الطرق التي سرت بها
ابي العزيز حفظه الله
الى من كانت الداعم الأول لتحقيق طموحي الى من ابصرت بها طريق حياتي
و اعتزاني بذاتي الى القلب الحنون الى من كانت دعواتها تحيطني
امي الحبيبة حفظها الله
الى السند و الكتف الثابت الذين اذا مالت الدنيا لايميلون، الى من شددت
عضدي بهم اخواني
الى من كانوا السند أوقات الضعف ومن شاركوني التعب و الفرح طيلة المشوار
صديقاتي
و الى كل من جمعتني بهم مشاعل العلم الى كل من ساندني من قريب او من بعيد
و الى كل من يتصفح هذه المذكرة و يأمل ان تنفعه في شيء

فهرس المحتويات



الصفحة	العنوان
	شكر وعرفان
	الإهداء
I	فهرس المحتويات
II	قائمة الجداول
III	قائمة الأشكال
V	قائمة الملاحق
أ-ج	مقدمة عامة
29-5	الفصل الأول: الإطار النظري للإستدامة المالية والاستقرار النقدي
5	تمهيد
14-6	المبحث الأول: ماهية استدامة المالية العامة
7-6	المطلب الأول: مفهوم المالية العامة
10-7	المطلب الثاني: مفهوم استدامة المالية العامة
14-10	المطلب الثالث: مؤشرات قياس استدامة المالية العامة
22-15	المبحث الثاني: ماهية الاستقرار النقدي
18-15	المطلب الأول: مفهوم الاستقرار النقدي و أهدافه
20-18	المطلب الثاني: مؤشرات قياس الاستقرار النقدي
22-20	المطلب الثالث: أدوات السياسة النقدية لتحقيق الاستقرار النقدي
28-23	المبحث الثالث: علاقة استدامة المالية العامة بالاستقرار النقدي
25-23	المطلب الأول: تأثير العجز الموازي على التضخم
26-25	المطلب الثاني: اثر الدين العام على السياسة النقدية
28-26	المطلب الثالث: التنسيق بين السياسة المالية و السياسة النقدية لتحقيق التوازن الاقتصادي
29	خلاصة الفصل الأول
58-31	الفصل الثاني: واقع الاستدامة المالية وعلاقتها بالإستقرار النقدي في الجزائر
31	تمهيد



39-32	المبحث الأول: تطور استدامة المالية العامة في الجزائر
34-32	المطلب الأول: تطور الموازنة العامة في الجزائر
36-34	المطلب الثاني: تطور عجز الموازنة العامة و الدين العام في الجزائر
39-36	المطلب الثالث: تطور استدامة المالية العامة في الجزائر
47-40	المبحث الثاني: تطور الوضعية النقدية في الجزائر
42-40	المطلب الأول: تطور عرض النقود و السيولة
44-42	المطلب الثاني: تطور الاستقرار النقدي
47-45	المطلب الثالث: دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي
56-48	المبحث الثالث: تحليل العلاقة بين استدامة المالية العامة و الاستقرار النقدي في الجزائر
51-48	المطلب الأول: اثر عجز الموازنة على التضخم
54-51	المطلب الثاني: اثر الدين العام و الانفاق العام على استدامة المالية العامة
56-54	المطلب الثالث: تقييم العلاقة بين السياسة المالية و السياسة النقدية في الجزائر
58_57	خلاصة الفصل الثاني
62-60	الخاتمة العامة
67-64	قائمة المراجع
71-69	الملاحق
	الملخص



قائمة الملاحق :

الرقم	العنوان	الصفحة
01	الملحق رقم (01): يوضح تطور الايرادات والنفقات العامة	69
02	الملحق رقم(02): جدول تطور عجز الموازنة العامة و الدين العام	70
03	الملحق(03)جدول الوضعية النقدية	71



الرقم	العنوان	الصفحة
01	الجدول رقم (01): تطور مؤشرات الاستدامة المالية:	37
02	جدول رقم (02): مؤشرات الاستقرار النقدي	43
03	الجدول رقم (03): تطور معدل الفائدة، الاحتياطي الإجباري ومعدل الخصم	45
04	الجدول رقم (04): علاقة عجز الموازنة بالتضخم في الجزائر	49-48
05	الجدول رقم (05): أثر الدين العام والانفاق العام على استدامة المالية في الجزائر	52-51

قائمة الجداول :

قائمة الأشكال :

الرقم	العنوان	الصفحة
01	الشكل رقم (01) : تطور الإيرادات والنفقات	33
02	الشكل رقم (02): تطور عجز الميزانية و الدين العام	35
03	الشكل رقم (03) : تطور عرض النقود والسيولة	40

مقدمة عامة



تمهيد

تعد استدامة المالية العامة من بين أهم الركائز الأساسية التي يقوم عليها الاستقرار الاقتصادي الكلي، إذ لا يقتصر مفهومها على تحقيق توازن ظرفي في الموازنة العامة، وإنما يشير إلى قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها المالية الحالية والمستقبلية، مع ضمان تمويل النفقات العمومية بطريقة مستمرة دون اللجوء إلى حلول استثنائية قد تؤدي إلى اختلالات اقتصادية، مثل الإفراط في الاستدانة أو التمويل النقدي للعجز. وتكمن أهمية الاستدامة المالية في مساهمتها في تعزيز الثقة في الاقتصاد الوطني، وضمان استمرارية السياسات التنموية، إضافة إلى الحد من المخاطر المرتبطة بالتقلبات الاقتصادية والصدمات الخارجية.

وترتبط استدامة المالية العامة ارتباطاً وثيقاً بالسياسة النقدية، حيث تؤثر بشكل مباشر على قدرة البنك المركزي في تحقيق أهدافه المتعلقة بالاستقرار النقدي. فكلما كانت الوضعية المالية للدولة مستقرة ومنضبطة، تمكنت السلطات النقدية من ممارسة أدواتها بكفاءة وحرية أكبر، بعيداً عن الضغوط المرتبطة بتمويل العجز العمومي. وفي المقابل، فإن تدهور أوضاع المالية العامة يدفع غالباً إلى اللجوء إلى وسائل تمويل غير تقليدية، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع مستويات السيولة والتضخم، ويحد من فعالية أدوات السياسة النقدية في التحكم في الأسعار والمحافظة على استقرار العملة الوطنية.

وتزداد أهمية هذه العلاقة في الاقتصادات الريعية المعتمدة بشكل كبير على عائدات الموارد الطبيعية، خاصة النفط والغاز، حيث تصبح المالية العامة أكثر عرضة للتقلبات الخارجية المرتبطة بأسعار الطاقة في الأسواق العالمية. ففي فترات ارتفاع أسعار النفط، تحقق الدولة إيرادات مالية معتبرة تسمح بتوسيع الإنفاق العمومي وتمويل المشاريع التنموية، غير أن استمرار هذا التوسع في الإنفاق قد يتحول إلى عبء عند حدوث تراجع في أسعار النفط، مما يؤدي إلى ظهور عجز في الموازنة العامة، ويجبر الدولة على البحث عن مصادر تمويل بديلة قد تكون ذات آثار تضخمية على الاقتصاد.

ويُعتبر الاقتصاد الجزائري من أبرز الأمثلة على هذا النوع من الاقتصادات، نظراً لاعتماده الكبير على الإيرادات البترولية في تمويل الموازنة العامة. وقد شهدت الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2024 عدة تحولات اقتصادية أثرت بشكل مباشر على التوازنات المالية والنقدية. ففي بداية هذه الفترة، استفادت الجزائر من ارتفاع أسعار النفط، الأمر الذي سمح بتحقيق فوائض مالية وتراكم احتياطات معتبرة من الصرف الأجنبي، ما ساهم في تبني سياسة مالية توسعية وتمويل العديد من المشاريع الاستثمارية. غير أن الانخفاض الحاد في أسعار النفط ابتداءً من سنة 2014 كشف عن هشاشة المالية العامة ومدى ارتباطها بالعائدات النفطية، خاصة مع تراجع الإيرادات العمومية وارتفاع مستويات العجز الموازني.

وقد ازدادت هذه التحديات حدة مع استمرار التقلبات الاقتصادية العالمية، ثم مع أزمة جائحة كورونا سنة 2020 التي أثرت سلباً على النشاط الاقتصادي وأسعار النفط، مما أدى إلى تفاقم الضغوط المالية والنقدية في الجزائر.



وأمام هذه الوضعية، لجأت السلطات العمومية في بعض المراحل إلى التمويل النقدي غير التقليدي لتغطية احتياجات الخزينة العمومية وتمويل الدين الداخلي، وهو ما انعكس على مستويات السيولة والتضخم، وفرض ضغوطاً إضافية على بنك الجزائر في سبيل الحفاظ على الاستقرار النقدي والتحكم في المؤشرات النقدية الأساسية، وعلى رأسها استقرار الأسعار وسعر صرف الدينار.

وانطلاقاً من ذلك، تبرز أهمية دراسة أثر استدامة المالية العامة على الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة (2010-2024)، باعتبارها من القضايا الاقتصادية التي تكتسي أهمية كبيرة في ظل التحديات التي تواجه الاقتصاد الوطني. وتهدف هذه الدراسة إلى تحليل طبيعة العلاقة بين أوضاع المالية العامة ومؤشرات الاستقرار النقدي، وتحديد مدى تأثير الاختلالات المالية على فعالية السياسة النقدية، إضافة إلى إبراز أهمية التنسيق بين السياستين المالية والنقدية لتحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية ودعم مسار التنمية الاقتصادية في الجزائر.

أولاً: مشكلة الدراسة: من خلال ما سبق تبرز معالم الإشكالية لهذه الدراسة كآتي:

" كيف تؤثر استدامة المالية العامة على الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة (2010-2024)؟ "

ثانياً: التساؤلات الفرعية

✓ ما المقصود باستدامة المالية العامة وما هي مؤشرات قياسها؟

✓ كيف تطور واقع المالية العامة والوضعية النقدية في الجزائر خلال فترة الدراسة؟

✓ ما تأثير الدين العام على التضخم في الجزائر؟

الفرضيات:

✓ تعاني المالية العامة في الجزائر من هشاشة الاستدامة نظراً لارتباطها الوثيق بقطاع المحروقات.

✓ يؤدي التوسع في الإنفاق العام وتمويل العجز الموازي عن طريق الاقتراض إلى زيادة الضغوط على استقرار الأسعار في الجزائر.

✓ التنسيق الفعال بين السياستين المالية والنقدية يقلل من مخاطر عدم الاستقرار النقدي الناتج عن تقلبات إيرادات المحروقات.

ثالثاً: أهمية الدراسة

تتجلى أهمية الدراسة في إبراز العلاقة بين استدامة المالية العامة والاستقرار النقدي في الجزائر، خاصة في ظل اعتماد الاقتصاد على عائدات المحروقات وما يرافقه من تقلبات مالية ونقدية. كما تساهم في فهم تأثير الاختلالات المالية على فعالية السياسة النقدية، مما يساعد في دعم اتخاذ قرارات اقتصادية أكثر توازناً

رابعاً: أهداف الدراسة



نسعى من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- التعرف على مفهوم استدامة المالية العامة وأهم مؤشرات قياسها .
- تحليل تطور الوضعية المالية والنقدية في الجزائر خلال الفترة (2024-20210)
- دراسة أثر عجز الموازنة والدين العام على الاستقرار النقدي .
- إبراز العلاقة بين السياسة المالية والسياسة النقدية ودورهما في تحقيق التوازن الاقتصادي
- المساهمة في إبراز أهم التحديات التي تواجه السياسة الاقتصادية في الجزائر.

منهج الدراسة

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي في عرض الجوانب المفاهيمية والنظرية، والمنهج التحليلي في دراسة وتقييم البيانات المالية والنقدية للجزائر. كما تم الاعتماد على أسلوب تحليل الجداول والرسومات البيانية المستمدة من التقارير السنوية لبنك الجزائر ووزارة المالية لتفسير الاتجاهات العامة للمتغيرات خلال فترة الدراسة.

هيكل الدراسة:

للوصول إلى النتائج المنتظرة، تم تقسيم البحث إلى فصلين:

الفصل الأول: تناول الجانب النظري والمفاهيمي لكل من استدامة المالية العامة والاستقرار النقدي، مع توضيح طبيعة العلاقة التي تربطهما والآثار المتبادلة بين عجز الموازنة والمتغيرات النقدية.

الفصل الثاني: خصص للجانب التطبيقي التحليلي، حيث تم من خلاله عرض تطور مؤشرات المالية العامة والوضعية النقدية في الجزائر، ثم تحليل وتقييم أثر هذه العلاقة ميدانياً للفترة بين 2010 و2024.



**الفصل الأول: الإطار النظري
للاستدامة المالية والاستقرار
النقدي**

**تمهيد**

يهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي إلى كونه من أهم أهداف الدول، خصوصًا في ظل التغيرات الاقتصادية العالمية والتقلبات المالية والنقدية، وتُعد كل من السياسة المالية والسياسة النقدية أدوات أساسية لضبط التوازن الاقتصادي ودعم النمو.

فاستدامة المالية العامة تعني قدرة الدولة على إدارة مواردها ونفقاتها بكفاءة تضمن الوفاء بالتزاماتها الحالية والمستقبلية دون التأثير سلبًا على الاستقرار الاقتصادي أو زيادة أعباء الأجيال القادمة، أما الاستقرار النقدي فيتمثل في الحفاظ على استقرار الأسعار، والتحكم في الكتلة النقدية، واستقرار سعر الصرف بما يهيئ بيئة مناسبة للاستثمار.

كما ترتبط السياستان المالية والنقدية بعلاقة تفاعلية تؤثر كل منهما في الأخرى، خاصة من خلال العجز والدين العام وأدوات السياسة النقدية، حيث إن غياب التنسيق بينهما يؤدي إلى اختلالات اقتصادية، بينما يسهم التكامل بينهما في تحقيق الاستقرار والتوازن الاقتصادي وذلك من خلال تقسيم الفصل إلى المباحث التالية:

- المبحث الأول: ماهية لاستدامة المالية العامة.
- المبحث الثاني: ماهية الاستقرار النقدي.
- المبحث الثالث: علاقة استدامة المالية العامة بالاستقرار النقدي.



المبحث الأول: الإطار النظري لإستدامة المالية العامة

تعد المالية العامة الركيزة الأساسية التي تستند إليها الدولة في إدارة مواردها وتوجيه اقتصادها الوطني، ومع تزايد التحديات الاقتصادية والتقلبات في الإيرادات، برز مفهوم "الاستدامة" كضرورة حتمية لضمان قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها المالية الحالية والمستقبلية دون المساس باستقرارها الاقتصادي. ومن خلال هذا المبحث، سنقوم بتسليط الضوء على الإطار المفاهيمي للمالية العامة، ثم ننقل إلى ضبط مفهوم استدامة المالية العامة وأهميتها، وصولاً إلى استعراض أهم المؤشرات العلمية المستخدمة في قياس هذه الاستدامة.

المطلب الأول: مفهوم المالية العامة

تعد المالية العامة من أهم الفروع العلمية التي تعنى بدراسة النشاط المالي للدولة، لما لها من دور محوري في تنظيم الموارد وتوجيه النفقات بما يخدم الأهداف الاقتصادية والاجتماعية ومع تطور دور الدولة من الحارس التقليدي إلى المتدخل الفعّال في مختلف مجالات الحياة الاقتصادية، ازداد الاهتمام بدراسة مفهوم المالية العامة وتحديد أبعاده المختلفة، سواء من الناحية الاقتصادية أو القانونية أو الوظيفية.

وتعرف أيضاً على أنها سلوك هيئة التخطيط في الإدارة الشاملة للاقتصاد كمنتج وحيد، وفي توجيه النفقات نحو إشباع الضروريات الاقتصادية والالتزامات السياسية والاجتماعية، وتوفير المواد اللازمة لذلك.¹

وتعرف أيضاً هي الأداة القانونية والاقتصادية التي تستخدمها الدولة للتدخل في النشاط الاقتصادي، وقد عرفت تطوراً جوهرياً تماشياً مع تطور دور الدولة فبينما كانت في الفكر التقليدي تقتصر على مجرد حصر النفقات والإيرادات العامة (المالية المحايدة)، أصبحت في الفكر الحديث وسيلة استراتيجية لتحقيق الاستقرار وتوجيه المتغيرات الكلية.²

¹ محمد حسين الوادي، المالية العامة والنظام المالي في الإسلام، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، ص 25.

² محمد عباس محرز، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2003، ص 18.



ويمكن تعريف المالية العامة من زاوية وظيفية بأنها: "العلم الذي يبحث في كيفية تدبير الدولة للموارد المالية اللازمة لتغطية نفقاتها العامة، وذلك عن طريق توزيع الأعباء المالية بين الأفراد بما يحقق التوازن الاقتصادي والاجتماعي"¹.

كما يركز البعض على الجانب القانوني والسياسي للمالية العامة باعتبارها "مجموعة القواعد والأسس التي تحكم ميزانية الدولة وتحدد أوجه التصرف في الأموال العامة وفقاً للتشريعات القائمة"².

وفي ظل التحولات الاقتصادية الراهنة، أصبح مفهوم المالية العامة يرتبط ارتباطاً وثيقاً بـ "الملاءة المالية"، حيث لا تكتفي الدولة بتوفير الموارد فحسب، بل يجب أن تضمن قدرتها على استدامة هذه الموارد لمواجهة الالتزامات المستقبلية دون الإخلال بالاستقرار النقدي للدولة³.

ومع تطور دور المالية العامة من مجرد أداة للتوازن المالي إلى وسيلة استراتيجية، يبرز التساؤل الجوهرى حول قدرة هذه المالية على الاستمرار والثبات، وهو ما يقودنا للبحث في تعريف استدامة المالية العامة⁴.

المطلب الثاني: مفهوم استدامة المالية العامة

أولاً: مفهوم الاستدامة المالية العامة

تعرف الاستدامة المالية بأنها مدى إمكانية استمرار الربحية الحالية للمنظمة في الفترات المستقبلية، حيث تحقق المنظمات أداءً مالياً أكثر استدامة عندما تستمر الموارد التي تُسهم في خلق القيمة داخل العمليات الحالية في توليد قيمة مستقبلية وتعد المنظمات ذات الأداء المستدام أقل عرضة للصدمات الخارجية التي قد تؤثر على قدرتها

¹ حسين مصطفى حسين، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، الجزائر، 2001، ص 14.

² عادل أحمد حشيش، أصول الاقتصاد العام، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2004، ص 22.

³ سوزي عدلي ناشد، المالية العامة (الإيرادات والنفقات العامة - الموازنة العامة)، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2003، ص 09.

⁴ عصماني مختار وهادي صادق، "تحليل استدامة المالية العامة في الجزائر خلال الفترة 1995-2018"، مجلة الاقتصاد الجديد، جامعة خميس مليانة، المجلد 12، العدد 04، 2021، ص 828.



على خلق القيمة داخلها.¹ وتعرف أيضا الاستدامة المالية من المفاهيم المركزية في التحليل الاقتصادي الحديث، حيث لم يعد الهدف هو مجرد تحقيق توازن سنوي للميزانية، بل ضمان قدرة الدولة على الاستمرار مالياً عبر الزمن. ويمكن تفصيل هذا المفهوم من خلال المقاربات التالية²:

1. المقاربة التقليدية (النظرية الكنزية ونموذج دومار)

ترجع الجذور الأولى لتحليل الاستدامة إلى أفكار "كينز" الذي ربطها بالقدرة على تحمل عبء الدين العام، إلا أن الصياغة الرياضية الأبرز جاءت مع "إيفسي دومار (Domar)"؛ حيث اشترط لتحقيق الاستدامة المالية أن يكون معدل النمو الاقتصادي الحقيقي أكبر من معدل الفائدة الحقيقي على الديون. ففي حالة تحقق هذا الشرط، تستطيع الدولة تمويل أعباء ديونها من الفوائض الناتجة عن النمو دون أن ترتفع نسبة المديونية إلى الناتج المحلي الإجمالي .

2. مقاربة قيد الميزانية عبر الزمن (Intertemporal Budget Constraint)

تعتمد هذه المقاربة على فكرة "الملاءة المالية (Solvency)"، وتعني أن السياسة المالية تكون مستدامة إذا كانت القيمة الحالية لتدفقات الفوائض الأولية في الميزانية (الإيرادات ناقص النفقات قبل الفوائد) المتوقعة مستقبلاً كافية لتغطية حجم الدين العام القائم حالياً. وبمعنى آخر، يجب على الحكومة أن تلتزم بسياسات تضمن توفير موارد كافية مستقبلاً لسداد ما اقترضته اليوم، لضمان عدم انفجار الدين العام .

3. منظور المؤسسات الدولية (صندوق النقد الدولي)

يركز صندوق النقد الدولي (IMF) في تعريفه للاستدامة على "استقرار نسبة الدين"؛ فالسياسات المالية تعتبر مستدامة عندما لا تؤدي إلى تراكم مستمر للديون، بل تضمن بقاء نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي عند

¹ Banker, R. D., Mashruwala, R., & Tripathy, A. Does a differentiation strategy lead to more sustainable financial performance than a cost leadership strategy? Management Decision, 52(5)2014.p 872–896.

² مواعي بحرية وبن عمارة دليلية، "الاستدامة المالية في الجزائر، دراسة تحليلية خلال الفترة 2003–2023"، مجلة دفاتر السياسات العمومية، جامعة مستغانم، المجلد 14، العدد 02، 2025، ص 70.



مستوى مستقر أو في اتجاه تنازلي، مع قدرة الحكومة على الوفاء بالتزاماتها دون الحاجة إلى اللجوء لتمويلات تضخمية أو إجراء تعديلات اقتصادية حادة تؤثر على النمو¹.

4. مفهوم الاستدامة في الدول ذات الاقتصاد الريعي:

بسبب اعتماد هذه الدول على الموارد الناضبة (المحروقات)، يأخذ مفهوم الاستدامة بُعداً "انتقالياً"؛ حيث تُعرف السياسة المالية المستدامة بأنها تلك التي تنجح في تحويل الثروة النفطية الزائلة إلى أصول مالية أو مادية منتجة. ووفقاً للباحثين (Sturm & Gurtner)، فإن الاستدامة في هذه الدول تتحقق عندما تستطيع الدولة الحفاظ على نفس مستوى الإنفاق العام والرفاهية في "فترة ما بعد النفط" من خلال الاعتماد على الجباية العادية المتأتية من تنويع الاقتصاد، وليس على العجز المالي.

وخلصت دراسات عديدة، من منظورات متنوعة، إلى أن استدامة المالية العامة ترتبط أساساً بقدرة الدولة على الاستمرار في تنفيذ سياساتها، دون التعرض لخطر الإفلاس، مع الحفاظ على استقرار الاقتصاد وعدم تحميل الأجيال المستقبلية أعباء غير ضرورية².

وبناء على ذلك، يمكن تعريف الاستدامة المالية إجرائياً بأنها قدرة الشركات العاملة في قطاع البترول على تعبئة موارد مالية إضافية وضمان استمرارية وضعها المالي على المدى القصير والطويل، من خلال أنشطتها الداخلية والخارجية، بما يمكنها من تحقيق أهدافها الحالية والمستقبلية.

ثانياً: أهمية استدامة المالية العامة

يمكن أن تمثل مؤشرات الاستدامة المالية إنذاراً مبكراً للدولة، حيث يتيح لصانعي القرار في الدولة قياس مدى جودة السياسة المالية المتبعة، وقدرتها على الاستمرار في الأجل الطويل، والآثار المحتملة من استمرارها، ومن ثم مدى الاحتياج إلى تغيير هذه السياسة من عدمه. فإدراك الدولة المبكر لوجود مشكلات في سياستها المالية وحاجتها إلى إحداث تصحيحات قد يجنب الدولة الدخول في مشكلات اقتصادية متفاقمة، قد تمتد إلى الاقتصاد العالمي وتصل إلى أن تفقد الدولة ثقة الأسواق الخارجية، وفي هذه الحالة عادة ما تكون التكلفة أكثر ارتفاعاً.

¹ عصماني مختار وهادي صادق، مرجع سابق، ص 828

² زين موسى حسان، جبرة مراد إمكانية تحقيق الاستدامة المالية في الجزائر في ظل القانون العضوي 18/15 المتعلق بقانون المالية، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، جامعة الوادي، المجلد 08، العدد 01، 2023، ص 486



تتخذ قرارات انتقال رؤوس الأموال بين دول الاستثمار -في جانب منها -والسياسات الحكومية المطبقة، وأثرها على عجز الموازنة، وحجم مديونيتها وقدرتها على سداد مديونيتها، وآليتها في ذلك، ومدى مزاحمتها للقطاع الخاص في الحصول على المدخرات، وغيرها من العناصر للحكم على الأداء المالي المتبقي للدولة، ومن ثم مدى الاستقرار المالي الذي تتمتع به.

تستند المنظمات الدولية في اتخاذ بعض قراراتها لمنح تمويل أو إعادة جدولة الدين أو اقتراح سياسات على تحميل السياسات الكلية للدولة المستندة على نتائج تحليل الاستدامة المالية للدولة، فالبنك الدولي يستخدم أدوات الاستدامة المالية لتحليل موازنة الحكومة ووضع مديونيتها، للحكم على مدى تحققها للاستدامة المالية ومن ثم اتخاذ مقترحات بشأن تحسين السياسة المالية. كما يستخدم صندوق النقد الدولي أدوات الاستدامة المالية في تحلي السياسات المالية في الدول.

يعتبر نجاح أي دولة ما في تحقيق متطلبات الاستدامة المالية إحدى أساليب إدارة المخاطر في الاقتصاد الوطني مما يعطي مؤشرات على قدرة الدولة على إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للبلاد بطريقة كفؤة. كما أن غياب معايير الشفافية والإفصاح يترتب عليه زيادات في زيادات في مستويات العجز المالي وتغيير برامج المنح والمساعدات وفشل برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية في إحراز أهدافها، ومن ثم بعد الدولة عن الاستدامة المالية¹.

وانطلاقاً من أهمية هذا المفهوم، يبرز التساؤل حول كيفية قياس استدامة المالية العامة وتحديد مدى تحققها في الواقع، وهو ما يقودنا إلى دراسة أهم المؤشرات المعتمدة في ذلك، والتي سيتم التطرق إليها في المطلب الموالي.

المطلب الثالث: مؤشرات قياس استدامة المالية العامة

تشير التعاريف التي عالجتها مفهوم الاستدامة المالية إلى وجود مجموعة من النماذج التي يمكن للحكومات أن تستند عليها بغرض قياس ومراقبة وتقييم استدامتها المالية. وفي هذا الصدد، يظهر جلياً بأن نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي هي النسبة أو المؤشر الأساسي الذي يُعتمد عليه في ذلك، لكن الدراسات أظهرت أن هناك عدة مؤشرات أخرى لا تقل أهمية، كالعجز الموازني والفجوة الضريبية وغيرها.

¹ عبد العزيز بلواضح، "أساليب إدارة المخاطر المالية ومعوقات استدامة المالية العامة في الجزائر"، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، جامعة عمار ثلجي بالأغواط، المجلد 06، العدد 02، ديسمبر 2020، ص584-ص585



1- مؤشر نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي

يعتبر هذا المؤشر الأداة الرئيسية لتقييم الاستدامة المالية للدولة، حيث يربط بين حجم الالتزامات المالية والقدرة الإنتاجية للاقتصاد؛

يقصد بالدين العام إجمالي المبالغ التي تلتزم بها الحكومة أو الوحدات العامة تجاه الأطراف الأخرى نتيجة اقتراضها لتمويل العجز في الموازنة العامة، مع تعهدها بالسداد في فترة زمنية محددة وتحمل الأعباء المالية المرتبطة به. أما الناتج المحلي الإجمالي، فيشير إلى القيمة السوقية الإجمالية لجميع السلع والخدمات النهائية المنتجة في اقتصاد معين خلال سنة واحدة عادة؛

تكمن أهمية هذا المؤشر في كونه يعبر عن قدرة الاقتصاد على الوفاء بالتزاماته المالية من خلال الإنتاج الذي يولده خلال العام:

- إذا كان معدل نمو الدين أعلى من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، فهذا يعكس وضعاً سلبياً للاقتصاد. - إذا كان معدل نمو الدين أقل من معدل نمو الناتج المحلي، فإن المؤشر يشير إلى استقرار مالي وقدرة جيدة على السداد؛

يستخدم هذا المؤشر كمرجع دولي لتقييم الموقف المالي للدولة في المديين المتوسط والطويل. وتعتبر الوضعية غير مستدامة مالياً إذا تطلب الحفاظ على استقرار نسبة الدين إلى الناتج المحلي تغييرات جوهرية ومفاجئة في السياسات المالية الحالية.

معيار ماستريخت: يستند التقييم غالباً إلى معيار معاهدة ماستريخت لعام 1992، الذي وضع نسبة 60% كحد أقصى مقبول للدين العام من الناتج المحلي الإجمالي؛¹

تجاوز هذه النسبة يؤدي إلى فقدان مرونة السياسة المالية، واضطرار الدولة لتطبيق سياسات تقشفية، وزيادة أعباء خدمة الدين، مما ينعكس سلباً على الاستثمار والاستهلاك والتنمية الاقتصادية بشكل عام.

2- مؤشر العجز الموازني الى الناتج المحلي الإجمالي

¹ سعيد علي محمد العبيدي ومهند جميل وحيد العبيدي، "قياس أثر مؤشرات الاستدامة المالية وانعكاسها على الفقر كأحد مؤشرات التنمية المستدامة في العراق"، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة 23، ملحق (2)، العدد 85، حزيران



يعد مؤشر العجز الموازني من أهم المؤشرات المستخدمة في تحليل وضعية المالية العامة للدولة، إذ يعكس مدى التوازن بين النفقات العامة والإيرادات العامة في الميزانية. ويقصد به الفرق بين إجمالي النفقات العامة (باستثناء مدفوعات الفوائد على الدين العام) وإجمالي الإيرادات العامة (باستثناء الفوائد المحصلة)، وهو ما يعرف بالعجز أو الفائض الأولي. ويتم حساب هذا المؤشر من خلال طرح الإيرادات العامة من النفقات العامة بعد استبعاد عنصر الفوائد، حيث يشير الناتج السالب إلى وجود فائض أولي، بينما يدل الناتج الموجب على وجود عجز أولي في الموازنة. ويسمح هذا المؤشر بتقييم قدرة الحكومة على تمويل نفقاتها من مواردها الذاتية دون الاعتماد المفرط على الاقتراض أو التمويل التضخمي، كما يعكس حجم الضغوط التي قد يفرضها الدين العام على السياسة المالية. ويعد تحقيق فائض أولي مؤشراً إيجابياً على تحسن وضعية المالية العامة وقدرة الدولة على تغطية جزء من التزاماتها المالية، في حين يشير استمرار العجز الأولي إلى احتمال تراكم الدين العام وازدياد الأعباء المالية مستقبلاً، مما قد يؤثر على الاستقرار الاقتصادي الكلي.¹

3- مؤشر الفجوة الضريبية

يعتبر هذا المؤشر أداة تحليلية لقياس مدى كفاية الإيرادات الضريبية المحصلة في تغطية الالتزامات المالية والإنفاق الحكومي. ويتم استخراجه من خلال المقارنة بين النسبة الضريبية الفعلية إلى الناتج المحلي الإجمالي، وبين نسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي، حيث يمثل الفرق بينهما "الفجوة الضريبية".²

وقد بدأت الدراسات حول هذا المؤشر مع الاقتصادي (Blanchard) عام 1990، الذي ركز على ضرورة تقليص الفجوة بين الضرائب المستهدفة والضرائب المحصلة فعلياً لضمان استقرار نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي

¹ زكية زنيخة، "قياس وتحليل مؤشرات استدامة المالية العامة في الجزائر في ظل الصدمات النفطية المتتالية: دراسة تحليلية خلال الفترة 2010-2020"، مجلة دفاقر اقتصادية، المجلد 14، العدد 02، 2023، ص 305.

² Ankie Scott-Joseph، La soutenabilité de la dette dans les pays des Caraïbes : une exploration des méthodologies alternatives.p23.



الإجمالي. ومن منظور استدامة المالية العامة، يهدف هذا المؤشر إلى تحديد نسب الضرائب اللازمة التي تضمن التوازن المالي على المدى الطويل دون الحاجة للجوء إلى مديونية مفرطة .

نسبة الضريبة المستهدفة إلى الناتج المحلي الإجمالي = نسبة الإنفاق الأولي إلى الناتج المحلي الإجمالي (بدون مدفوعات الفائدة) + (سعر الفائدة الحقيقي - معدل نمو الناتج الحقيقي) × نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي¹.

وتكتب رياضيا كالتالي² :

$$t^M = E + (r - g)d$$

t^M : نسبة الضرائب المستهدفة لتغطية الإنفاق الأولي؛

E : الإنفاق الأولي إلى الناتج؛

r : سعر الفائدة الحقيقي؛

g : معدل نمو الناتج الحقيقي؛

d : نسبة الدين العام إلى الناتج.

فمن خلال ما سبق ذكره تبين أن المالية العامة تعد أداة أساسية بيد الدولة لتنظيم مواردها وتوجيه نفقاتها بما يخدم الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، وقد تطور مفهومها من مجرد تسجيل للإيرادات والنفقات إلى وسيلة فعالة للتدخل في الاقتصاد وتحقيق الاستقرار الكلي؛

كما أظهر المبحث أن استدامة المالية العامة تمثل قدرة الدولة على الاستمرار في تمويل نفقاتها والوفاء بالتزاماتها الحالية والمستقبلية دون الإخلال بالتوازن الاقتصادي أو زيادة أعباء الدين العام، وذلك وفق عدة مقاربات أبرزها مقارنة الملاءة المالية، ومقاربة استقرار نسبة الدين، إضافة إلى خصوصية هذا المفهوم في الدول ذات الاقتصاد الريعي.

¹ سعيد علي محمد العبيدي ومهند جميل وحيد العبيدي، نفس المرجع السابق

² طارق قدوري، "الاستدامة المالية وإدارة الدين العام وقت الأزمات والجائحة في الجزائر (دراسة تطبيقية للفترة 1990-2020)"، المجلة الجزائرية للمالية العامة، المجلد 11، العدد 01، جوان 2021، ص 213.



وتبرز أهمية الاستدامة المالية في كونها أداة إنذار مبكر لمشكلات المالية العامة، ومؤشراً على كفاءة السياسات الاقتصادية، فضلاً عن دورها في دعم قرارات المؤسسات الدولية المتعلقة بالتمويل وإعادة جدولة الديون، وتعزيز الثقة الاقتصادية والاستقرار المالي.

أما قياس استدامة المالية العامة فيعتمد على مجموعة من المؤشرات، أهمها نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي، ومؤشر العجز الموازي، والفجوة الضريبية، والتي تُستخدم لتقييم قدرة الدولة على التحكم في ديونها وتمويل نفقاتها بشكل مستدام.

وبناء على ذلك، فإن استدامة المالية العامة ترتبط أساساً بمدى قدرة الدولة على تحقيق التوازن بين مواردها ونفقاتها، وضمان عدم تراكم الاختلالات المالية التي قد تهدد الاستقرار الاقتصادي على المدى الطويل.

يتضح من خلال هذا المبحث أن المالية العامة تُعد أداة أساسية تعتمد عليها الدولة في إدارة مواردها وتوجيه نفقاتها لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، وقد تطور مفهومها من مجرد حصر للإيرادات والنفقات إلى وسيلة فعالة للتدخل في الاقتصاد وتحقيق الاستقرار.

كما تبين أن استدامة المالية العامة تمثل قدرة الدولة على الاستمرار في تمويل نفقاتها والوفاء بالتزاماتها الحالية والمستقبلية دون الإخلال بالتوازن الاقتصادي أو التسبب في تراكم مفرط للديون، وذلك وفق عدة مقاربات أهمها مقارنة الملاءة المالية واستقرار نسبة الدين.

وتبرز أهمية هذه الاستدامة في كونها أداة لتقييم كفاءة السياسات المالية، وتعزيز الثقة في الاقتصاد، والمساعدة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالتمويل وإدارة الدين، فضلاً عن دورها في الحد من المخاطر الاقتصادية.

أما قياس استدامة المالية العامة فيعتمد على مجموعة من المؤشرات الأساسية، أبرزها نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي، ومؤشر العجز الموازي، والفجوة الضريبية، والتي تساعد في تقييم قدرة الدولة على التحكم في مآليتها العامة وضمان استقرارها على المدى الطويل.



المبحث الثاني: ماهية الاستقرار النقدي

يعد الاستقرار النقدي من أهم الركائز الأساسية التي يقوم عليها النظام الاقتصادي الحديث، لما له من دور محوري في ضمان التوازن العام للاقتصاد وتحقيق النمو المستدام. فهو يعكس قدرة الدولة على الحفاظ على استقرار قيمة العملة الوطنية، والحد من معدلات التضخم والتقلبات النقدية التي قد تؤثر سلباً على مختلف المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية ومن هذا المنطلق، يكتسي موضوع الاستقرار النقدي أهمية بالغة في الدراسات الاقتصادية، باعتباره شرطاً ضرورياً لنجاح السياسات الاقتصادية والمالية وتحقيق الثقة في النظام المالي.

المطلب الأول: مفهوم الاستقرار النقدي و أهدافه

يعتبر الاستقرار النقدي الركيزة الأساسية التي تبنى عليها السياسات الاقتصادية الكلية، حيث يسعى صناع القرار من خلاله إلى إيجاد بيئة ملائمة للنمو الاقتصادي المستدام.

أولاً: مفهوم الاستقرار النقدي

يعرف الاستقرار النقدي على أنه "استقرار المستوى العام للأسعار واستقرار أسعار الصرف وتوفير هيكل فائدة ملائم، ويعد أحد أهم أركان البيئة الجاذبة للاستثمار سواء كانت محلية أم أجنبية" وأيضاً يعبر عن الاستقرار النقدي بأنه حالة استقرار الأسعار عبر الزمان والمكان ضمن إطار حرية السوق، وذلك يعني أن يكون هناك تناسب ثابت بين الكتلة النقدية والنتاج المحلي، فكل ارتفاع أو انخفاض في الكتلة النقدية لا يقابلها ارتفاع أو انخفاض مماثل في الناتج المحلي سوف تخل بهذا الاستقرار، وكل من يخل بهذا الاستقرار يعتبر قوة إختلالية¹.

يعرف الاستقرار النقدي بأنه "ضرورة توفير بيئة نقدية ومستقرة للنشاط الاقتصادي من خلال تفعيل سياسة نقدية حقيقية وصارمة وتحديد الإطار العام لعمل البنك المركزي وصلاحيته"، إذ يرتكز الاستقرار النقدي على ثلاثة دعائم رئيسية هي استقرار المستوى العام للأسعار، واستقرار سعر صرف العملة وتوفير هيكل أسعار فائدة ملائم. لهذا يعد الاستقرار النقدي أحد أهم أركان البيئة الجاذبة للاستثمارات سواء أكانت محلية أم أجنبية وهذه الاستثمارات هي المحرك الرئيس للنشاط الاقتصادي².

¹ علي عبد حسين وحמיד حسن خلف، "استقلالية البنك المركزي العراقي ودورها في تحقيق الاستقرار النقدي للمدة (2004-2019)"، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 17، العدد 55، العراق، 2021، ص 420.

² هيثم أحمد عيسى ورامي بديع حبيب، "دراسة تحليلية لاستقرار النقدي في سوريا خلال الفترة (1990-2016)"، مجلة جامعة تشرين للبحوث العلمية والدراسات الاقتصادية، المجلد 43، العدد 01، سوريا، 2021، ص 279.



المفهوم النظري للاستقرار النقدي يتجاوز مجرد التحكم في التضخم. فهو يشمل إدارة السيولة، وضبط أسعار الفائدة، والحفاظ على استقرار سعر الصرف، بحيث تبقى الظروف المالية ملائمة للنمو.¹

يعبر الاستقرار النقدي عن حالة استقرار الأسعار (أسعار المنتجات وأسعار الفائدة وأسعار الصرف) عبر الزمان والمكان، وذلك في إطار سيادة حرية الأسواق، ويعني ذلك أن يكون هنالك تناسب ثابت بين الكتلة النقدية والناج الوطني. فكل زيادة أو نقصان في الكتلة النقدية لا تقابلها زيادة أو نقصان مماثلة في الناج الوطني سوف تخل بهذا الاستقرار.²

يمكن استخلاص أن الاستقرار النقدي هو حالة من التوازن تهدف إلى حماية الاقتصاد من التقلبات الحادة، ويقوم على ثلاث ركائز تقنية هي: استقرار الأسعار، ثبات سعر الصرف، وتوازن أسعار الفائدة. إن جوهر هذا الاستقرار يتجلى في الحفاظ على التناسب الهيكلي بين الكتلة النقدية والناج الوطني، بحيث لا تزيد النقود عن حاجة النشاط الاقتصادي فتؤدي لتضخم، ولا تنقص فتؤدي لركود. وبذلك، يمثل الاستقرار النقدي البيئة الارتكازية التي تمنح الثقة للمستثمرين وتضمن فاعلية السياسات الاقتصادية في تحقيق نمو طويل الأمد.

ثانيا: حساب معامل الاستقرار النقدي

يستند هذا المعيار على نظرية كمية النقود التي تنص على الزيادة في كمية النقود، دون روابط محكمة بينها وبين الزيادة التي تحدث في الناج القومي الحقيقي هي المناخ الملائم لوجود التضخم، والمنطق الكامن وراء هذا المعيار هو أنه إذا زادت كمية النقود المتداولة بنسبة أكبر من الزيادة التي تتلاءم مع زيادة الناج القومي الحقيقي، فإن هذا سيتمثل في شكل وجود فائض طلب، أي وجود اختلاف حقيقي بين تيار الإنفاق النقدي وبين تيار العرض الحقيقي للسلع والخدمات مما يدفع الأسعار نحو الارتفاع .

¹ Mahfoudi Ibrahim el khalil, "The Role of Quantitative Monetary Policy Tools in Achieving Monetary Stability in Algeria (1990–2022)", el-Bahith Review, Vol 25, No 01, December 2025, pp30 31

² عقبة سحنون وبسمة حشوف، "فعالية سياسة الاحتياطي القانوني في الحفاظ على الاستقرار النقدي في الجزائر في الفترة 2010-2020"، مجلة التحليل الاقتصادي ودراسات التنمية، المركز الجامعي صالحى أحمد - النعامة، المجلد 01، العدد 02،



هو مقياس ذو طبيعة تركيبية لقياس أبعاد العملية التضخمية في اقتصاد ما، وهذا بالاستناد إلى بعض تحليلات نظرية كمية النقود التي تنص على أن الزيادة في كمية النقود إذا لم تتناسب مع الزيادة المتحققة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، فإن ذلك يتسبب في التضخم.¹

ويصاغ معيار الاستقرار النقدي بالمعادلة التالية²:

$$B = (\Delta M / M) - (\Delta Y / Y)$$

B : معامل الاستقرار النقدي؛

Δ (Delta) : رمز التغير؛

M : الكتلة النقدية؛

Y : الناتج المحلي الإجمالي.

حيث أن:

$(\Delta Y / Y)$: يمثل التغير في الناتج المحلي الإجمالي؛

$(\Delta M / M)$: يمثل التغير في كمية النقود

فإذا زاد معدل التغير النقدي عن معدل التغير في الناتج القومي أو الدخل القومي الحقيقي، فسيكون معامل الاستقرار موجبا، وهذا يكشف عن وجود فائض في القدرة الشرائية يفوق الإنتاج من السلع والخدمات المنتجة والمتاحة، وأن استمرار هذا الفرق في الارتفاع يشير إلى نمو حجم القوى التضخمية.³

¹ عادل مختاري، امحمد بن البار، كمال بن دقفل، "قياس أثر السياسة النقدية على الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة

(1990-2019)"، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، المجلد 10، العدد 01، (2021)، ص218

² سليم موساوي، "أثر التمويل عن طريق الائتمان المصرفي على الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة (1990-2013)"،

مجلة معارف (مجلة علمية محكمة)، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة البويرة، السنة العاشرة، العدد 19، ديسمبر 2015، ص 316

³ ولد موسى إبراهيم، "قياس فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي في موريتانيا باستخدام نموذج الانحدار الذاتي

للإبطاء الزمني الموزع ARDL خلال الفترة 1986-2020"، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 13، العدد 01، جانفي

2023، ص238



ثالثاً: أهداف الاستقرار النقدي

هناك مجموعة من الأهداف التي يستند إليها الاستقرار النقدي و منها¹:

-تحقيق المستوى العالي من التوظيف من خلال الاستغلال الأمثل للموارد؛

-تحقيق الاستقرار بالمستوى العام للأسعار إذ يعمل على تحقيق التوازن الاقتصادي ما بين الجانب النقدي و الحقيقي في الاقتصاد؛

-تحقيق الاستقرار في أسعار الصرف من خلال الحد من التوسع المفرط في المعروض النقدي و أثره السلبي في قيمة العملة المحلية و احتفاظ السلطات النقدية بالاحتياطيات الأجنبية وعدم توسعها في إقراض الحكومات و من ثم تشجيع الصادرات؛

-بقاء أسعار الفائدة منخفضة ليحقق زيادة في الطلب الكلي على الائتمان و من ثم زيادة الاستثمارات و زيادة معدلات النمو الاقتصادي لاحقاً؛

ان الإحاطة بمفهوم وأهداف الاستقرار النقدي تستدعي بالضرورة معرفة الأدوات والمعايير التي تُستخدم للحكم على مدى تحققه؛ وهذا ما سنتناوله في المطلب القادم عبر دراسة مؤشرات الاستقرار النقدي.

المطلب الثاني: مؤشرات الاستقرار النقدي

لتحقيق الاستقرار النقدي، تركز السياسة النقدية على مراقبة معامل الإفراط النقدي والفجوة التضخمية، حيث يعكس معامل الإفراط النقدي زيادة غير متوازنة في الكتلة النقدية، بينما تشير الفجوة التضخمية إلى الفارق بين معدل التضخم المتوقع والفعلي، وتحليل هذه المؤشرات يساهم في توجيه السياسات النقدية لتحقيق الاستقرار النقدي المرجو.

1- مؤشر الإفراط النقدي:

¹مهدي خليل شديد، بسمه سليم حسين، تحليل بعض مؤشرات الاستقرار النقدي في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2019)، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية و الإدارية، المجلد 19، العدد 01، 2023، ص 107-108.



يستند هذا المؤشر إلى النظرية الكمية للنقود المعاصرة التي ترى أن التغير في نصيب الوحدة المنتجة من كمية النقود هو الذي يحدث التغير في المستوى العام للأسعار، وأن استقرار المستوى العام للأسعار في المدى الطويل لا يتحقق إلا بنجاح السلطات النقدية في تحديد ما يعرف بالحجم الأمثل لكمية النقود، ويعرف ذلك الحجم بحسب ما جاء به ميلتون فريدمان هو ذلك الحجم الذي يلغي معدل تغير الأثر الذي يمارسه معدل تغير الناتج القومي، ومعدل تغير النقود أو سرعة دورانها للحفاظ على المستوى العام للأسعار السائدة في فترة الأساس، إذ افترضنا ثبات الطلب على النقود أو سرعة دورانها ينبغي أن يظل نصيب الوحدة المنتجة ثابتاً إذا أردنا أن نحافظ على المستوى العام للأسعار السائد خلال فترة الأساس، أما إذا ازداد الطلب على النقود أو انخفضت سرعة دورانها فيمكن أن يزيد نصيب الوحدة المنتجة من كمية النقود بمقدار يلغي سرعة دوران النقود على المستوى العام للأسعار¹.

ويرجع أنصار النظرية الكمية للنقود المعاصرة القوى التضخمية إلى ارتفاع نصيب الوحدة المنتجة من كمية النقود عن حجمها الأمثل مما ينشأ معه إفراط نقدي يبعث على الارتفاع التضخمي في الأسعار، إذ يتم احتساب هذا المؤشر وفق المعادلة الآتية²:

$$M_{ext} = Q_0 Y_t - M_t$$

إذ تمثل:

M_{ext} : حجم الإفراط النقدي؛

Q_0 : متوسط نصيب الوحدة من الناتج المحلي الحقيقي من كمية النقود المتداولة السائدة في سنة الأساس عند مستوى محدد من الأسعار؛

Y_t : حجم الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في السنة؛

M_t : كمية النقود المتداولة بالفعل في السنة.

2- معيار الفجوة التضخمية:

¹ مهدي خليل شديد، بسمه سليم حسين، تحليل بعض مؤشرات الاستقرار النقدي في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2019)، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية و الإدارية، المجلد 19، العدد 2023، 01، ص 107.

² مهدي خليل شديد، بسمه سليم حسين، مرجع سابق، ص 108.



ويستند هذا المعيار إلى النظرية الكينزية في الطلب الفعال والتي يستفاد منها أنه إذا لم يترتب على الزيادة في حجم الطلب الفعال زيادة مناظرة في حجم الإنتاج فإن فائض الطلب ينصب أثره بالكامل على رفع المستوى العام للأسعار حيث يواجه الاقتصاد القومي حالة من التضخم البحت. إذا نظرنا نظرة مستقبلية يمكن تقدير فائض الطلب أو الفجوة التضخمية في فترة زمنية مقبلة بمقدار الطلب الفعال المتوقع والمقاس بالأسعار الجارية مطروحاً منه القيمة الكلية المتوقعة للسلع والخدمات المتاحة في هذه الفترة المقبلة مقاسة بأسعار فترة الأساس وأن هذا الفائض الإنفاقي المتوقع حدوثه سوف يجذب الأسعار إلى الارتفاع، ويمكن قياس إجمالي فائض الطلب خلال فترة سابقة والتي انعكست كلياً أو جزئياً في الارتفاع المتواصل للأسعار باستخدام الصيغة التالية¹ :

$$Dx = (Cp + Cg + I) = Yr$$

حيث:

DX: إجمالي فائض الطلب؛

CP: الاستهلاك الخاص بالأسعار الجارية؛

Cg : الاستهلاك الجماعي بالأسعار الجارية؛

I : الاستثمار بالأسعار الجارية؛

Yr : إجمالي الناتج المحلي الحقيقي.

برز مؤشراً "الإفراط النقدي" و"معيار الفجوة التضخمية" كأدوات حاسمة لتقييم مدى نجاح الاستقرار النقدي في الدولة. فعندما يتخطى معامل الإفراط النقدي الحدود المقبولة، يصبح ذلك مؤشراً على وجود زيادة غير مستدامة في الكتلة النقدية قد تقود إلى تضخم جامح. وبالمثل، فإن قياس الفجوة بين معدل التضخم الفعلي والمستهدف يعكس مدى انحراف السياسة النقدية عن مسارها الصحيح. وبالنتيجة، فإن الفهم الدقيق لهذين المؤشرين يتيح للسلطات النقدية ضبط أدواتها بفعالية، بما يضمن رصد الاختلالات وتوجيه السياسة النقدية نحو تحقيق الاستقرار المنشود.

¹أسامة حفظ الله وسيف الدين الميطة، "دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة (2009-2021)"، مذكرة لنيل شهادة ماستر، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي - تبسة، 2024،



المطلب الثالث: أدوات السياسة النقدية

أدوات السياسة النقدية هي الأسعار والكميات التي تقع تحت التحكم المباشر للسلطة النقدية، مثل عناصر ميزانياتها، أو أسعار الخصم، والتي تقوم تلك السلطة بتعديل مستوياتها، للمساعدة في الوصول إلى أهدافها النهائية. تتضمن أدوات السياسة النقدية نوعين من الضوابط. الأول يشمل الأدوات المباشرة والتي تستهدف أنواعاً محددة من الائتمان، ويضم النوع الثاني الأدوات الغير مباشرة التي تستهدف تحديد الحجم الكلي للائتمان المتاح، دون التأثير على تخصيصه بين الاستعمالات المختلفة . .

- **الأدوات الكمية للسياسة النقدية:** يستطيع البنك المركزي أن يؤثر على حجم الأرصدة النقدية لدى الجهاز المصرفي، باستخدام مجموعة من الوسائل الكمية وهي كما يلي¹:
- **معدل إعادة الخصم:** يعرف معدل إعادة الخصم على أنه معدل الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية، نظيرة إعادة خصم ما لديها من أوراق مالية وأوراق تجارية وأذونات الحكومة ويرتبط تحديد معدل إعادة الخصم بظروف السوق النقدية، ففي حالة حدوث تضخم مثلاً يقوم البنك المركزي برفع سعر إعادة الخصم فترفع البنوك التجارية معدل خصمها للأوراق التجارية كما ترفع من سعر الفائدة على القروض التي تمنحها بهدف نقل عبء الزيادة في تكلفة الإقراض من البنك المركزي إلى العملاء الذين يلجؤون إلى الإقراض مما يؤدي إلى انخفاض الاستثمار والاستهلاك أي انخفاض الطلب الكلي الفعال وهو ما يؤدي إلى انخفاض المستوى العام للأسعار ومن ثم انخفاض التضخم²؛
- **عمليات السوق المفتوحة:** والتي يستطيع من خلالها البنك المركزي الدخول إلى سوق الأوراق المالية وخاصة السندات الحكومية كبائع أو كمشتري، وبفضل هذه العملية فإنه يؤثر على قدرة البنوك التجارية في خلق الائتمان، فإذا كان هدفه زيادة المعروض النقدي فإنه يعتمد إلى الشراء ومقابل ذلك فإنه يضخ

¹ عبد العزيز مقراني، آلية عمل سرعة تداول النقود ودورها في رسم وتنفيذ السياسة النقدية في الجزائر منذ إصلاحات 1990، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل درجة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد قياسي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، السنة الجامعية 2013-2014، ص ص 13-14.

² كوثر عطار وبوقوم محمد، "تقييم أداء السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2010-2019"، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد 09، العدد 02 (ديسمبر 2022)، ص ص 693-694.



نقوداً إلى الاقتصاد، أما إذا كان هدفه خفض المعروض النقدي فإنه يعتمد إلى البيع ومقابل ذلك فإنه يمتص كمية المعروض النقدي الزائد في الاقتصاد¹؛

- **نسبة الاحتياطي القانوني:** تعرف هذه الأداة على أنها الالتزام القانوني من جانب البنوك التجارية، بالاحتفاظ بنسبة معينة من إجمالي ودائعها في شكل رصيد دائن لدى البنك المركزي، والهدف منها هو حماية أموال المودعين والتحكم في قدرة البنوك على منح الائتمان ويقوم البنك المركزي في حالة شيوع تضخم يقوم البنك المركزي برفع نسبة الاحتياطي القانوني حيث يؤدي ذلك إلى انخفاض قدرة البنوك على منح الودائع بسبب تراجع حجم احتياطياتها النقدية وهو ما يجعلها تشدد من منح الائتمان وترفع من فوائد منح القروض الأمر الذي يؤدي في نهاية المطاف إلى تراجع الطلب على القروض وانخفاض المعروض النقدي ومن ثم انخفاض الأسعار ومستوى التضخم.
- **الأدوات الكيفية للسياسة النقدية:**

وتعرف أيضا بالأدوات النوعية (أو الغير مباشرة) للسياسة النقدية وتتمثل هذه الأدوات في:

- **السقوف التمويلية:** تعمل هذه السياسة على الحد من التوسع في التمويل الإجمالي وجعله في حدود المستوى المخطط له، وذلك من خلال وضع سقف تمويلي للبنوك التجارية؛
- **تنظيم القروض الاستهلاكية:** وضع حد أقصى من طرف البنك المركزي للأموال التي تستخدمها البنوك التجارية في شراء السلع الاستهلاكية؛
- **تخصيص التمويل:** وذلك من خلال ضمان البنك المركزي للتوزيع الهادف للأموال المقرضة وتوجيهها وفق خطة الدولة؛
- **الإقناع الأدبي:** وهي الحالة التي يقوم فيها البنك المركزي بإقناع البنوك التجارية بإتباع سياسة معينة، وتتوقف هذه السياسة على مدى قدرة البنك المركزي في الإقناع ومدى تقبل البنوك التجارية بالتعامل معه وثقتها في إجراءاته²؛

¹فتيحة ملياني، الإصلاحات النقدية في الجزائر ودورها في تحقيق الاستقرار النقدي، مجلة الاقتصاد الجديد، جامعة الجليلي بونعامة بخميس مليانة، المجلد 01، العدد 14، جانفي 2016، ص 155.

²سحنون، عقبة، وحشوف، بسمة، فعالية سياسة الاحتياطي القانوني في الحفاظ على الاستقرار النقدي في الجزائر في الفترة 2010-2020، مجلة التحليل الاقتصادي ودراسات التنمية، المركز الجامعي صالح أحمد - النعامة، المجلد 01 (العدد 02)، 2022، ص 152.



ويعد الاستقرار النقدي من أهم الاهداف التي يجب على السلطة النقدية تحقيق، كونه يتميز بأهمية كبيرة في تحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي كونه مرتبط بالمؤشرات الكلية، لذا وبغرض تحقيقه تعتمد السلطة النقدية على أدوات السياسة النقدية للتحكم في الكتلة النقدية وكبح جماح التضخم والمساهمة في نمو الناتج الداخلي الإجمالي.



المبحث الثالث: علاقة استدامة المالية العامة بالاستقرار النقدي.

يعد تحقيق التوازن الاقتصادي من أهم الأهداف التي تسعى إليها مختلف الدول، لما له من دور أساسي في ضمان الاستقرار الاقتصادي والمالي وتحقيق معدلات نمو مستدامة ولتحقيق هذا التوازن تعتمد الدولة على مجموعة من السياسات الاقتصادية، وفي مقدمتها السياسة المالية والسياسة النقدية، باعتبارهما أداتين رئيسيتين للتأثير في النشاط الاقتصادي ومعالجة الاختلالات التي قد تصيب الاقتصاد الوطني، مثل التضخم، الركود، البطالة، وعجز الموازنة العامة.

وقد شهدت الاقتصادات الحديثة تزايداً في أهمية التنسيق بين هاتين السياستين، خاصة في ظل ارتفاع مستويات الدين العام وتفاقم عجز الموازنات العامة، وما يترتب عن ذلك من آثار مباشرة على معدلات التضخم والاستقرار النقدي. فالعجز المستمر في الموازنة العامة، لاسيما عندما يتم تمويله عن طريق الإصدار النقدي أو التوسع في الاقتراض، يؤدي إلى زيادة الضغوط التضخمية ويؤثر على فعالية السياسة النقدية في تحقيق أهدافها المتعلقة باستقرار الأسعار والتحكم في عرض النقود.

كما أن تنامي الدين العام يفرض تحديات كبيرة أمام السلطات النقدية، إذ يؤثر في أسعار الفائدة والسيولة النقدية، ويحد من قدرة البنك المركزي على تنفيذ سياسات نقدية فعالة، الأمر الذي يجعل التنسيق بين السياسة المالية والسياسة النقدية ضرورة حتمية لضمان الاستقرار الاقتصادي والحد من الاختلالات المالية والنقدية.

المطلب الأول: أثر العجز الموازي على التضخم

يعد التضخم من أبرز المشكلات الاقتصادية المرتبطة بالاختلالات المالية، خاصة في ظل تفاقم عجز الموازنة العامة واعتماد الدول على وسائل تمويل قد تؤثر على الاستقرار النقدي. ومن هذا المنطلق، تبرز أهمية دراسة العلاقة بين العجز الموازي والتضخم.

حيث كانت الفرضية الأساسية التي انطلقت منها معظم الدراسات التي تسعى لتفسير الآلية التي يؤثر من خلالها عجز الموازنة العامة على التضخم هي: "أن العجز الحكومي وطريقة تمويله هو السبب الأساس لما يؤدي إلى



زيادة كمية النقود زيادة أكبر من زيادة الناتج المحلي الإجمالي، سترفع الطلب الكلي على السلع والخدمات وبالتالي المستوى العام للأسعار مما يسبب حدوث التضخم.¹

وتواجه العديد من الدول النامية عجزاً في موازنتها العامة مما توجب عليها البحث عن أدوات وسياسات لمعالجة هذا العجز، ولعل من أبرز هذه الأدوات نجد الإصدار النقدي الذي تلجأ إليه الدولة لتمويل العجز والذي يشكل مصدراً مهماً للإيرادات خاصة في الدول التي تكون غير قادرة على تفعيل برامج الهيكل الضريبي من أجل الحصول على الإيرادات الكافية.

فعملية الإصدار النقدي تؤدي إلى زيادة الكمية المعروضة من النقود ومنه حدوث ضغوط تضخمية. فعندما يزداد الإنفاق الحكومي بمعدلات أسرع من معدل زيادة الإيرادات الحكومية تزداد معدلات التضخم بحيث تزداد دخول الأفراد وبالتالي زيادة الطلب الكلي من جهة وزيادة ودائع الأفراد من جهة أخرى لدى البنوك التجارية وهذا ما يؤدي إلى زيادة احتياطات هذه البنوك ومن ثم زيادة قدرتها على منح الائتمان فيزداد العرض النقدي، فالتضخم هنا ينتج عندما ينمو رصيد عرض النقود باستمرار، ولكن في الواقع أن هذا الأثر على التضخم يحدث فقط في حالة استمرار عجز الموازنة لفترة طويلة، ويتم تمويل هذا العجز في كل مرة بواسطة طبع النقود. فلو أن العجز كان مؤقتاً واختفى في الفترة الموالية فلن يكون هناك حاجة لطبع النقود مرة أخرى (تضخم فوري ولمرة واحدة)، وبناءً على ما سبق فإن العجز في الموازنة العامة يمكن أن يكون مصدراً للتضخم المستمر في حالتين وهما:

- الحالة الأولى: عندما يكون العجز في الموازنة العامة مستمراً وليس مؤقتاً؛
- الحالة الثانية: عندما يتم تمويل العجز المستمر في الموازنة العامة من خلال طبع النقود.

كما قد أشارت الدراسات الحديثة إلى أن عرض النقود قد لا يكون سبباً للتضخم بل نتيجة له بعكس ما كان سائداً أن التضخم ينتج عن زيادة العرض النقدي، ومعنى هذا أن الدولة متى قامت بسد العجز في موازنتها العامة عن طريق الإصدار النقدي الجديد أو من خلال زيادة الائتمان إلا أن التضخم الناتج في مثل هذه الحالة سوف يؤدي إلى زيادة العجز في الموازنة. فقد قام الاقتصاديون بإثبات صحة هذه الفرضية وانتهيا إلى وجوب النظر إلى علاقة السببية بين عجز الموازنة العامة والتضخم على أنها علاقة ذات اتجاهين حيث تتبع سياسة تمويل الإنفاق الحكومي من خلال الإصدار النقدي بكثرة في الدول النامية، لاعتبارات متعلقة بجمود النظام الضريبي وضعف

¹ فاتح صيد، "أثر العجز الموازني على التضخم في الجزائر للفترة 2000-2018 باستخدام نموذج" ARDL ، مجلة الدراسات

المالية والمحاسبية، جامعة 20 أوت 1955 بسكيكدة، المجلد 12، العدد 01، جوان 2021، ص 167



فرصة الحصول على إيرادات ضريبية إضافية، زيادة إلى عدم وجود سوق مالية واسعة ونشطة تسمح بتداول السندات الحكومية التي تصدر لتمويل العجز بشكل فعال، ولعل السبب الرئيسي لذلك هو انخفاض مستوى الدخل الفردي.

لكن في الدول المتقدمة التي تمتلك أسواق مالية متطورة بدرجة كبيرة فإن طبع النقود والاقتراض من البنك المركزي تعد عملية منفصلة تماما وذلك لأن الدين الحكومي يباع إلى القطاع الخاص بشكل مباشر ما دامت هناك أسواق مالية كفؤة وقادرة على الاستدانة من الخارج لامتناس هذا الدين¹.

قصور الإيرادات العامة المقدرة للدولة عن سداد النفقات العامة المقدرة فهو عبارة عن رصيد موازني سالب تكون فيه نفقات الدولة أعلى من إيراداتها².

المطلب الثاني: اثر الدين العام على السياسة النقدية

يمثل التنسيق بين سياسة الدين العام والسياسة النقدية عاملاً أساسياً وجوهرياً لضمان تحقيق مستويات مستدامة من الاستقرار على الصعيدين الاقتصادي والمالي، عندما تتكامل هاتان السياستان بشكل متناغم، تفتح آفاق أوسع أمام الحكومة والبنك المركزي لتطبيق إدارة اقتصادية أكثر كفاءة وفعالية في مواجهة التحديات، يساهم التنسيق بين السياستان في الحد من احتمالية تضارب الأهداف، إذ يلاحظ أن إنتاج سياسة نقدية توسعية يهدف تعزيز النمو الاقتصادي قد يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي، وهو ما قد يفرض على الحكومة اللجوء إلى إصدار المزيد من الدين العام والتأثير على السياسة المالية.

يسهم هذا التنسيق في تخفيض تكاليف الاقتراض الحكومي، فعندما يثق المستثمرون في مستوى التنظيم بين السلطات الحكومية والبنك المركزي، تزداد قابليتهم للاستثمار في أدوات الدين العام بأسعار فائدة منخفضة نسبياً، فتتقلص أعباء تكاليف الفائدة المرتبطة بالدين العام، مما يتيح للحكومة موارد مالية إضافية يمكن إستخدامها لتلبية إحتياجات تنمية أخرى، مثل تطوير البنية التحتية وتحسين الخدمات العامة.

¹ مريم حمادي، "قياس أثر عجز الموازنة العامة على التضخم في الجزائر باستخدام مقاربة $ARDL$ Testing Bound خلال الفترة (1990-2017)"، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة محمد خيضر بسكرة، المجلد 16، العدد 02، ديسمبر 2022، ص482

² حمادي مريم، دروي لحسن، دراسة بين العجز الموازي و معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2023)، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، المجلد 14، العدد 02، 2025/12/31، ص 51



إلى جانب التأثير على تكاليف الاقتراض، يعزز التنسيق أيضاً جوانب الاستقرار المالي، فالدين العام المرتفع وغير المستدام يمكن أن يشكل تهديداً ملموساً على القطاع المالي، لا سيما إذا كانت البنوك التجارية تحتفظ بكميات كبيرة من الأدوات المالية المرتبطة بهذا الدين، فمن هنا تبرز أهمية دور السياسة النقدية في إدارة المخاطر الناشئة، وذلك عبر أدوات مثل ضمان تدفق السيولة داخل النظام المالي لمنع حدوث اضطرابات.

وعلاوة على تأثيراته الاقتصادية والمالية المباشرة، فإن التنسيق بين السياسة المالية والنقدية يلعب دوراً رئيسياً في تعزيز مصداقية السياسات الاقتصادية بمجملها، عندما يدرك المستثمرون والجمهور أن هناك تضامناً واضحاً بين الحكومة والبنك المركزي لتحقيق أهداف مشتركة ومتسقة، تزداد الثقة لديهم بقدرة الجهات المسؤولة على إدارة الاقتصاد بكفاءة، هذه الثقة ¹.

المطلب الثالث : التنسيق بين السياسة المالية و السياسة النقدية لتحقيق التوازن الاقتصادي

يُعدّ التنسيق بين السياسة المالية والسياسة النقدية أساساً لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، نظراً لتكامل دورهما في التأثير على الطلب الكلي ومواجهة التضخم أو الركود. لذلك فإن توحيد وتكامل أدوات السياستين يساهم في تعزيز التوازن الاقتصادي وتجنب الاختلالات

1-علاقة السياسة النقدية بالسياسة المالية

يمكن استخدام كلا من السياستين النقدية والمالية من أجل تحقيق أهدافهما ولا سيما تحقيق الاستقرار الاقتصادي، فإذا كان الاقتصاد الوطني يعاني من حالة ركود تستخدم الدولة سياسة مالية توسعية عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي أو تخفيض الضرائب مما يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي، وبنفس الوقت يتم تطبيق سياسة نقدية توسعية والتي تتم عن طريق القرض الرخيص (انخفاض سعر الفائدة) وهذا يساعد على زيادة الاستثمار الذي ينعكس على زيادة الطلب الكلي في الاقتصاد.

أما إذا كان الاقتصاد يعاني من حالة التضخم فيتم سياسة مالية انكماشية عن طريق تخفيض الإنفاق الحكومي، وزيادة الضرائب مما يؤدي إلى انخفاض في الطلب الكلي وبنفس الوقت يتم تطبيق سياسة نقدية انكماشية القرض الغالي (رفع الفائدة) مما يساعد على انخفاض الاستثمار وبالتالي الطلب الكلي في الاقتصاد.

¹خلفي عبد العزيز، "تحليل العلاقة بين الدين العام وأداء السياسة النقدية - حالة الجزائر خلال الفترة (1990-2023)"،

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، السنة الجامعية: 2024-2025، ص199



من هنا تبرز أهمية التنسيق بين السياستين المالية والنقدية، إذ أنه مع تطور الأسواق المالية تبرز ضرورة إنشاء مكتب مستقل لإدارة الدين لتحقيق الأهداف من استراتيجية الدين العام، وهنا يمكن الاستفادة من خبرة البنك المركزي في مجال إدارة الدين العام وتحديد الأهداف الرئيسية لسياسة النقدية والأدوات المستخدمة لتحقيق تلك الأهداف، وذلك من خلال التنسيق والتشاور مع الحكومة بحيث لا تتعارض أهداف السياسة النقدية والأهداف العامة للدولة .

1

2- تأثير السياسة المالية على السياسة النقدية

للسياسة النقدية هدف محوري، هو تحقيق الاستقرار النقدي والسيطرة على الاتجاهات التضخمية للسياسة النقدية وذلك من خلال التأثير في كمية النقد وعرض الائتمان وانعكاسات تلك الإجراءات على سعر الفائدة من خلال أدوات وعمليات السياسة النقدية، لتأثير السياسة المالية على السياسة النقدية صور كثيرة ومتعددة، إذ تؤثر بشكل مباشر على قدرة البنك المركزي في تحقيق هدف الاستقرار في الأسعار كهدف من الأهداف الرئيسية للسياسة النقدية ويمكننا أن نبين العلاقة المباشرة بين السياستين المالية والنقدية باستعراض قيد الموازنة الحكومية الذي يشير إلى أن التغير في عجز الموازنة العامة لا بد أن يؤدي إلى تغير في حجم السندات الحكومية المدرة للعائد.

3- تأثير السياسة النقدية على السياسة المالية

تضطر البنوك المركزية باستخدام السياسة النقدية وباستخدام أحد أدواتها المتمثلة في سعر الفائدة برفعها لكي تتصدى للتضخم ولتدعم عملتها المحلية، في ظل انخفاض معدل نمو الودائع مع اتجاه أصحاب المال للاستثمار في العملات الأجنبية تحت وطأة التضخم، فارتفاع أسعار الفائدة يحفز أصحاب المال من القطاع العائلي على الإيداع بالبنوك حتى لا تدخل في أزمة سيولة يتوقف عليها عجز في الموازنة تأثير السياسة النقدية على السياسة المالية في حالة رفع سعر الفائدة يتمثل في زيادة أعباء الدين العام وزيادة عجز الموازنة العامة، فيجب أن تراقب مستويات أسعار الفائدة من قبل السلطة النقدية، وأن تبقى تغيرات هذه الأسعار ضمن هوامش غير واسعة نسبياً.

¹ الشيخ أحمد ولد الشيباني، فعالية السياسة النقدية والمالية في تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية في ظل برامج الإصلاح

الاقتصادي: دراسة حالة موريتانيا، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاديات الأعمال والتجارة الدولية، جامعة فرحات عباس - سطيف 1، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم

التسيير، السنة الجامعية 2012/2013، ص16



التنسيق بين السياسة المالية والسياسة النقدية لتحقيق التوازن الاقتصادي.

تسعى العديد من الدول لتحقيق أهدافها الاقتصادية، فالسياسة المالية والنقدية أحد الركائز الأكثر دعامة للسياسات الاقتصادية، وتضع الدولة أهدافاً للسياسة الاقتصادية عن طريق أدوات هاتين السياستين.

يلعب التنسيق بين السياسة المالية والنقدية دوراً هاماً في الحد من العديد من الظواهر الاقتصادية السلبية فإذا تم تنفيذ سياسة نقدية تستهدف الحفاظ على استقرار الأسعار، سيتم الحد من التضخم وسيتم تحقيق الاستقرار الاقتصادي، لكن إذا لم يتم التنسيق بين السياسة المالية والنقدية سيؤدي النمو الاقتصادي إلى زيادة الإنفاق والتضخم وزيادة معدلات الفقر، وتوصل الاقتصاد الحديث إلى أن كل ما تتخذه السياسة المالية له آثار تنعكس في عمليات السياسة النقدية والعكس صحيح حتى وإن كان للسياستين أهداف مختلفة تؤدي إلى ظهور تعارض في تطبيق السياستين.

إن التوافق والتنسيق بين السياستين المالية والنقدية يعني وجود تكاملاً إيجابياً لأجل تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية بشكل عام، والاستقرار الاقتصادي على وجه الخصوص، فيجب المزج بين السياستين في مواجهة الأزمات الاقتصادية، والجمع بين هاتين السياستين بات أمراً ضرورياً لتقادي التعارض مع بعضهما بصورة سلبية على الدولة من أجل تحقيق أهدافها المرسومة، لأن السياسة المالية تشجع على زيادة الإنفاق الحكومي وتخفيض الضرائب لغرض تحريك عجلة النشاط الاقتصادي، وتعمل السياسة النقدية في ذات الاتجاه، فتقوم على خفض أسعار الفائدة لرفع حجم الاستثمار ومن ثم حجم الطلب الكلي الأمر الذي يؤدي إلى إنعاش الاقتصاد، فيجب الاتفاق على مسار واحد بين السياسة المالية والنقدية لزيادة فاعلية الاقتصاد.

إن قوة استقلالية البنك المركزي وصلابة عملياته، تكتسب قدراً عالياً من الديمومة وتتناسب ودرجة التنسيق مع السلطات الأخرى وبشكل خاص السلطة المالية لبلوغ أهداف الاستقرار الكلي، وتقوية جميع نشاطات التنمية الاقتصادية الذي تتطلب إليه السياسة النقدية والمالية.

إن أدوار السياستين المالية والنقدية مكملتان للأخرى ولا يمكن الفصل بينهما خصوصاً في الأزمات الاقتصادية

.¹

¹ رنيم زياد أحمد جواره، "دور التنسيق بين السياستين المالية والنقدية في تحقيق التوازن الاقتصادي"، جامعة أم درمان الإسلامية، الأردن، ص 75.



خلاصة الفصل:

في ختام هذا الفصل، يتضح أن استدامة المالية العامة والاستقرار النقدي يمثلان ركيزتين أساسيتين لتحقيق التوازن الاقتصادي الكلي وضمان استمرارية النمو في المدى الطويل فقد أبرز الإطار النظري للمالية العامة أن دورها لم يعد يقتصر على مجرد تحقيق التوازن بين الإيرادات والنفقات، بل أصبح يتعداه إلى ضمان القدرة على الاستمرار المالي دون الوقوع في اختلالات هيكلية تهدد استقرار الاقتصاد.

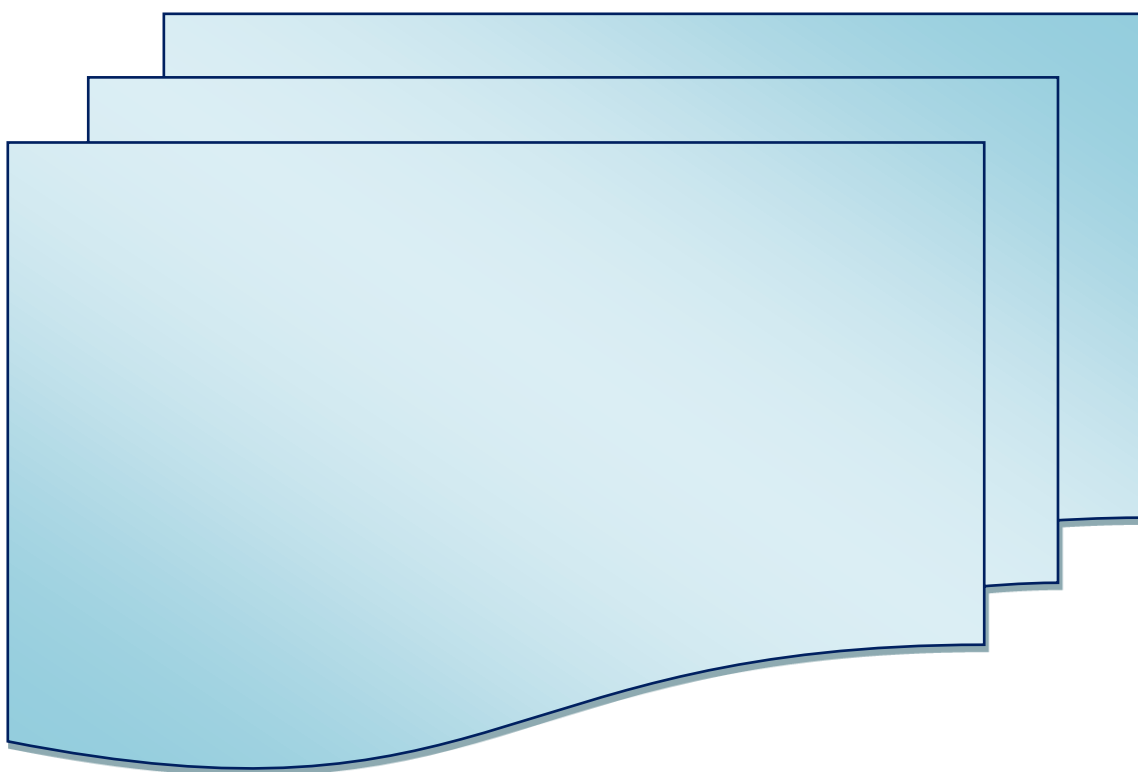
كما تبين أن استدامة المالية العامة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بعدة مؤشرات، أهمها نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي، والعجز الموازي، والفجوة الضريبية، والتي تشكل مجتمعة أدوات تحليلية فعالة لتقييم الوضع المالي للدولة واستشراف مساره المستقبلي وفي المقابل، أظهر تحليل الاستقرار النقدي أنه لا يقتصر على التحكم في التضخم فقط، بل يشمل كذلك إدارة الكتلة النقدية، وضبط أسعار الفائدة، والحفاظ على استقرار سعر الصرف، بما يضمن بيئة اقتصادية مستقرة ومحفزة للاستثمار.

ومن خلال دراسة العلاقة بين العجز الموازي والتضخم، وكذا تأثير الدين العام على السياسة النقدية، تبين أن هذه المتغيرات مترابطة بشكل وثيق، حيث يمكن أن يؤدي سوء إدارة المالية العامة إلى ضغوط تضخمية واختلالات نقدية، خاصة في حال تمويل العجز عن طريق الإصدار النقدي. كما أن ارتفاع الدين العام قد يحد من فعالية السياسة النقدية ويزيد من تعقيد مهامها.

وعليه، فإن تحقيق الاستقرار الاقتصادي يتطلب تنسيقاً فعالاً بين السياسة المالية والسياسة النقدية، بما يضمن تكامل الأهداف وتغادي التعارض بينها، إذ إن أي خلل في هذا التنسيق قد ينعكس سلباً على مجمل الأداء الاقتصادي وفي المقابل، فإن تحقيق الانسجام بين السياستين يعزز من كفاءة إدارة الاقتصاد الوطني، ويسهم في تحقيق التنمية المستدامة والاستقرار في مختلف المؤشرات الكلية.

وبناء على ما سبق، يمكن القول إن نجاح الدول في تحقيق استدامة مالية واستقرار نقدي مرهون بمدى قدرتها على تبني سياسات رشيدة، قائمة على التوازن والتنسيق، ومبنية على مؤشرات دقيقة تسمح باتخاذ قرارات اقتصادية فعالة في مواجهة التحديات الراهنة والمستقبلية.







تمهيد

تعد المالية العامة والسياسة النقدية من أهم الركائز التي تعتمد عليها الدولة في إدارة النشاط الاقتصادي وتحقيق الاستقرار الكلي، لما لهما من دور محوري في توجيه الموارد، ضبط التوازنات الاقتصادية، والتحكم في مستويات السيولة والتضخم. وقد شهد الاقتصاد الجزائري خلال السنوات الأخيرة العديد من التحولات الاقتصادية والمالية، نتيجة تأثره بتقلبات أسعار المحروقات باعتبارها المصدر الرئيسي للإيرادات العمومية، إضافة إلى تداعيات الأزمات الاقتصادية العالمية وجائحة كورونا، وهو ما انعكس بشكل مباشر على وضعية المالية العامة والاستقرار النقدي.

فمن جهة، عرفت المالية العامة الجزائرية تطورات متباينة اتسمت بتذبذب الإيرادات العامة مقابل استمرار ارتفاع النفقات العمومية، الأمر الذي أدى إلى تفاقم عجز الموازنة وتزايد الدين العام، مما طرح إشكالية الاستدامة المالية وقدرة الدولة على الحفاظ على التوازنات المالية على المدى الطويل. ومن جهة أخرى، شهدت الوضعية النقدية توسعاً ملحوظاً في الكتلة النقدية وارتفاعاً في مستويات السيولة، رافقه تزايد معدلات التضخم واتساع الضغوط التضخمية، وهو ما أبرز أهمية تدخل السياسة النقدية من خلال مختلف أدواتها للحفاظ على الاستقرار النقدي.

وانطلاقاً من ذلك، يهدف هذا الفصل إلى دراسة تطور مؤشرات المالية العامة والوضعية النقدية في الجزائر خلال الفترة (2010-2024)، من خلال تحليل تطور الإيرادات والنفقات العامة، وعجز الموازنة والدين العام، إضافة إلى مؤشرات الاستدامة المالية. كما يتناول الفصل تطور الكتلة النقدية ومؤشرات الاستقرار النقدي، ودور السياسة النقدية في تحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي، بما يسمح بفهم طبيعة العلاقة بين الاختلالات المالية والتطورات النقدية في الاقتصاد الجزائري.



المبحث الأول: تطور المالية العامة في الجزائر

تُعَدّ المالية العامة أداة أساسية للدولة في توجيه النشاط الاقتصادي وتحقيق الأهداف التنموية، غير أنها في الجزائر تتأثر بشكل كبير بتقلبات أسعار المحروقات لاعتماد الاقتصاد عليها. وقد عرفت الفترة 2010-2024 تذبذباً بين فترات تحسن مالي وأخرى شهدت اتساع عجز الموازنة وارتفاع الدين العام، خاصة مع الأزمات الاقتصادية وجائحة كورونا، مما دفع إلى تبني سياسات مالية متغيرة. ويهدف هذا المبحث إلى تحليل تطور المالية العامة في الجزائر ومؤشرات الاستدامة المالية ومدى تحقيق التوازن المالي.

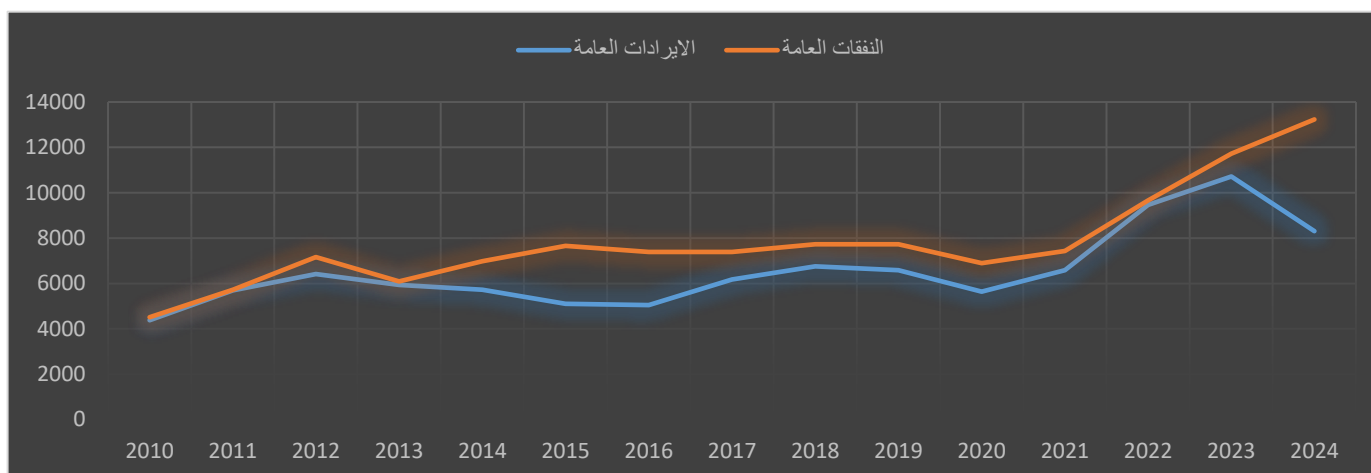
المطلب الأول: تطور الإيرادات والنفقات العامة

يشكل تحليل تطور الإيرادات والنفقات العامة مدخلاً أساسياً لفهم طبيعة السياسة المالية في الجزائر ومدى توازنها، حيث تعكس هذه المؤشرات قدرة الدولة على تعبئة الموارد من جهة، وكيفية توجيهها وتمويلها لمختلف أوجه الإنفاق من جهة أخرى. وتكتسي هذه الدراسة أهمية خاصة في ظل الطابع الريعي للاقتصاد الجزائري، الذي يجعل الإيرادات العمومية شديدة الارتباط بتقلبات أسعار المحروقات في الأسواق الدولية، مما ينعكس بشكل مباشر على استقرار المالية العامة.

ومن خلال تتبع مسار كل من الإيرادات والنفقات خلال الفترة (2010-2024)، يمكن إبراز مدى التوافق أو الاختلال بينهما، وتحديد الفترات التي شهدت توسعاً مالياً أو انكماشاً، إضافة إلى فهم العوامل الاقتصادية التي ساهمت في ذلك. وعليه، يهدف هذا المطلب إلى تحليل تطور الإيرادات والنفقات العامة، والكشف عن طبيعة العلاقة بينهما وانعكاساتها على التوازنات المالية في الجزائر.



الشكل رقم (01) : تطور الإيرادات والنفقات



المصدر : من اعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الملحق رقم 01

تبرز البيانات تطورا غير متوازن بين الإيرادات والنفقات العامة، يعكس الطبيعة الريعية للاقتصاد الجزائري وتأثره القوي بتقلبات أسعار النفط ;

خلال الفترة 2010-2012، سجلت مرحلة توسع مالي واضح، حيث ارتفعت الإيرادات من 4379.6 إلى 6411.3 مليار دينار بمعدلات نمو مرتفعة (19.9% و 29.8% و 10.7%)، بالتوازي مع ارتفاع النفقات من 4512.8 إلى 7169.9 مليار دينار هذا التوسع يعكس وفرة الموارد المالية الناتجة عن ارتفاع أسعار النفط، ما سمح بزيادة الإنفاق العمومي بوتيرة سريعة.

في سنة 2013، تظهر أولى إشارات التباطؤ، حيث تراجعت الإيرادات بنسبة -6.3% والنفقات بنسبة -13.7%، وهو ما يعكس بداية تصحيح مالي غير أن التحول الأهم كان في 2014-2016، حيث شهدت الإيرادات انخفاضا مستمرا (-4% في 2014 و -11.1% في 2015 و -1.2% في 2016)، نتيجة انهيار أسعار النفط، في حين واصلت النفقات ارتفاعها في 2014 و 2015 (15.9% و 9.4%) قبل أن تتراجع في 2016 (-3.6%) هذا التباين أدى إلى اتساع الفجوة بين الإيرادات والنفقات، وهو ما يفسر الارتفاع الكبير في عجز الموازنة خلال هذه الفترة.

خلال 2017-2019، سجلت الإيرادات تحسنا ملحوظا في 2017 (21%) ثم استقرت نسبيا، في حين استمرت النفقات في الارتفاع بوتيرة معتدلة إلا أن سنة 2019 شهدت تراجعا طفيفا في كل من الإيرادات (-2.4%) والنفقات (-2.2%)، ما يعكس حالة من الركود النسبي أما في 2020، فقد تأثرت المالية العامة بشكل



كبير بجائحة كورونا، حيث انخفضت الإيرادات بنسبة -14.6% والنفقات بنسبة -10.8%، وهو ما يعكس صدمة مزدوجة على جانبي الموارد والإنفاق.

ابتداء من 2021-2023، تظهر مرحلة انتعاش قوية، حيث ارتفعت الإيرادات بشكل ملحوظ خاصة في 2022 (+43.5%) و 2023 (+12.54%)، مدفوعة بتحسين أسعار المحروقات، كما ارتفعت النفقات أيضا بوتيرة كبيرة (29.9% في 2022 و 17.97% في 2023)، مما يدل على استمرار السياسة المالية التوسعية

غير أن سنة 2024 تمثل حالة استثنائية، حيث انخفضت الإيرادات بشكل حاد (-22.66%) مقابل استمرار ارتفاع النفقات (+8.98%)، لتصل إلى 13232.69 مليار دينار، وهو ما يعكس اتساعا كبيرا في العجز المالي. بصفة عامة، تظهر هذه المؤشرات أن النفقات العامة في الجزائر تتسم بـ الصلابة والاتجاه التصاعدي طويل الأجل، في حين تبقى الإيرادات متقلبة ومرتبطة أساسا بعائدات النفط هذا الاختلال الهيكلي أدى إلى تكرار حالات العجز، خاصة في الفترات التي تتخفّض فيها الإيرادات. كما يتضح أن فترات الانتعاش (مثل 2022-2023) لم تستغل بشكل كافٍ لتحقيق توازن مالي مستدام، بل صاحبها توسع إضافي في الإنفاق.

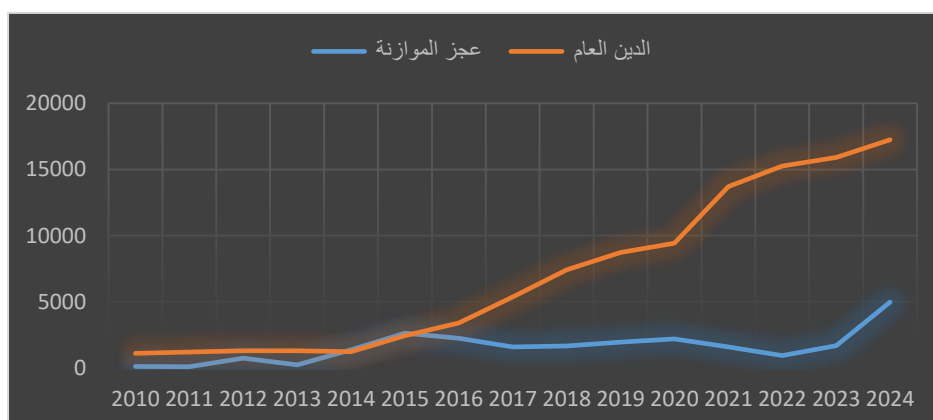
تعكس تطورات الإيرادات والنفقات العامة في الجزائر اختلالا هيكليا يتمثل في عدم تزامن ديناميكية الموارد مع وتيرة الإنفاق، حيث تؤدي تقلبات الإيرادات المرتبطة بالمحروقات إلى عدم استقرار التوازن المالي، في ظل استمرار السياسة التوسعية للنفقات، مما يفاقم عجز الموازنة ويؤثر على الاستدامة المالية".

المطلب الثاني: تطور عجز الميزانية و الدين العام

يشكل كل من عجز الموازنة العامة والدين العام من أهم المؤشرات التي تعكس وضعية المالية العمومية ومدى توازنها، حيث يعبر العجز عن الفجوة القائمة بين الإيرادات والنفقات، في حين يمثل الدين العام محصلة تراكم هذا العجز عبر الزمن. وتكتسي دراسة هذين المؤشرين أهمية خاصة في الجزائر، بالنظر إلى اعتماد الإيرادات العمومية بدرجة كبيرة على عائدات المحروقات، الأمر الذي يجعلها عرضة للتقلبات الاقتصادية الخارجية. وعليه، يهدف هذا المطلب إلى تحليل تطور عجز الموازنة العامة والدين العام خلال الفترة (2010-2024)، مع إبراز انعكاساتهما على الاستدامة المالية



الشكل رقم (02): تطور عجز الميزانية و الدين العام



المصدر : من اعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم 02

تظهر البيانات أن الوضعية المالية في الجزائر مرت بتحولات هيكلية واضحة، يمكن تقسيمها إلى ثلاث مراحل رئيسية ففي الفترة 2010-2013، اتسمت المالية العامة بدرجة عالية من الاستقرار النسبي، حيث ظل عجز الموازنة في مستويات منخفضة جدا (بين 0.65% و 1.53% من الناتج المحلي)، كما بقي الدين العام محدودا، إذ لم يتجاوز 9.2% من الناتج. هذا يعكس وضعاً مالياً مريحاً مدعوماً بارتفاع أسعار النفط، ما سمح بتمويل الإنفاق دون اللجوء المكثف إلى الاقتراض.

ابتداءً من سنة 2014، تظهر نقطة تحول حاسمة، حيث ارتفع عجز الموازنة بشكل ملحوظ إلى 7.98% من الناتج، ثم بلغ مستويات قياسية في (2015) 15.69%، نتيجة الانخفاض الحاد في أسعار النفط مقابل استمرار الإنفاق العمومي هذا التدهور انعكس مباشرة على الدين العام، الذي انتقل من 1239 مليار دينار في 2014 إلى 2442 مليار دينار في 2015، أي تضاعف تقريبا، مع ارتفاع نسبته إلى 14.7% من الناتج خلال هذه المرحلة (2014-2016)، يتضح أن العجز أصبح هيكليا وليس ظرفيا، حيث ظل فوق 10% في 2015 و 2016، مما أدى إلى تسارع وتيرة تراكم الدين.



في الفترة 2017-2019، استمر العجز عند مستويات مرتفعة نسبيا (بين 8% و 9.5%)، بالتوازي مع قفزة قوية في الدين العام، الذي ارتفع من 5358.7 مليار دينار في 2017 إلى 8730.1 مليار دينار في 2019، وكنسبة من الناتج من 28.4% إلى 44.9%. ويعكس هذا التطور اعتماد السلطات على التمويل الداخلي، بما في ذلك التمويل غير التقليدي، لسد الفجوة المالية، وهو ما أدى إلى تضخم الدين بوتيرة سريعة.

أما خلال الفترة 2020-2024، فقد تأثرت المالية العامة بصدمة مزدوجة (جائحة كورونا وتقلبات الأسواق العالمية)، حيث بلغ العجز 10.52% سنة 2020، قبل أن ينخفض تدريجيا إلى 2.97% في 2022، نتيجة تحسن أسعار النفط. غير أن هذا التحسن كان مؤقتا، إذ عاد العجز للارتفاع في 2023 (5.17%) ثم قفز بشكل كبير في 2024 إلى 13.91%، وهو مستوى مرتفع يعكس توسعا ماليا قويا في المقابل، سجل الدين العام أعلى مستوياته في 2021 (62.1% من الناتج)، قبل أن ينخفض تدريجيا إلى حوالي 48% في 2024، رغم استمرار ارتفاعه بالقيمة المطلقة (17243.4 مليار دينار)، ما يشير إلى تحسن نسبي في الناتج المحلي أو إعادة توازن نسبي في المالية العامة.

بصفة عامة، تكشف هذه المؤشرات عن علاقة واضحة بين استمرار عجز الموازنة وتزايد الدين العام، حيث أدى العجز المرتفع بعد 2014 إلى انتقال الجزائر من وضعية دين منخفض إلى مستويات متوسطة تقارب 50% من الناتج. كما يتضح أن المالية العامة تبقى شديدة الحساسية لتقلبات أسعار النفط، وأن فترات التحسن (مثل 2022) غالبا ما تكون ظرفية وعليه، فإن استمرار العجز المرتفع، خاصة في 2024، يعكس مخاطر على الاستدامة المالية، ويبرز الحاجة إلى إصلاحات هيكلية لتعزيز الإيرادات خارج قطاع المحروقات والتحكم في الإنفاق.

المطلب الثالث : تطور مؤشرات استدامة المالية العامة

تعد الاستدامة المالية مفهوما أساسيا في تحليل أوضاع المالية العامة. ولا تُقاس الاستدامة المالية بمؤشر واحد، بل يتم تقييمها من خلال مجموعة من المؤشرات الكمية التي تعكس وضعية المالية العامة، من أبرزها: العجز الموازني كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، والدين العام، إضافة إلى الفجوة الضريبية التي تعكس مدى كفاءة النظام الجبائي. ويسمح تحليل تطور هذه المؤشرات بتشخيص الاختلالات المالية وتقييم قدرة الدولة على تحقيق التوازن المالي على المدى المتوسط والطويل.



تم تقدير مؤشر الفجوة الضريبية من خلال قياس نسبة التحصيل الجبائي الفعلي (الإيرادات الجبائية) الى الناتج المحلي الإجمالي (PIB).

الجدول رقم (01): تطور مؤشرات الاستدامة المالية

السنة	العجز الموازي / PIB	الدين العام / PIB	الفجوة الضريبية
2010	0.95%	9.2%	10.77%
2011	0.65%	8.4%	10.47%
2012	4.60%	8.3%	11.77%
2013	1.53%	7.9%	12.45%
2014	7.98%	7.2%	12.13%
2015	15.69%	14.7%	14.09%
2016	12.82%	19.5%	14.17%
2017	8.42%	28.4%	13.98%
2018	8.18%	36.3%	12.95%
2019	9.53%	44.9%	13.87%
2020	10.52%	51.0%	12.56%
2021	6.32%	62.1%	10.98%
2022	2.97%	55.1%	9.33%
2023	5.17%	48.9%	10.73%
2024	13.91%	48.2%	9.43%

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر



تعكس مؤشرات الاستدامة المالية تطور قدرة المالية العامة الجزائرية على الحفاظ على التوازن المالي على المدى الطويل، وذلك من خلال متابعة تطور العجز الموازي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، والدين العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، و نسبة الفجوة الضريبية وتظهر البيانات أن الاقتصاد الجزائري مر بتحولات مهمة، انتقل خلالها من مرحلة استقرار نسبي إلى مرحلة ضغوط مالية متزايدة.

خلال الفترة (2010-2013)، اتسمت الوضعية المالية بدرجة جيدة من الاستدامة، حيث بقي العجز الموازي في مستويات منخفضة نسبيا، إذ تراوح بين 0.65% و 4.60% من الناتج المحلي، كما ظل الدين العام دون 10% من الناتج، وهو مستوى مريح مقارنة بالمعايير الدولية ويعكس ذلك استفادة الجزائر من ارتفاع أسعار النفط خلال تلك الفترة، ما ساعد على تمويل الإنفاق العمومي دون اللجوء المكثف إلى الاقتراض أما الفجوة الضريبية، فقد تراوحت بين 10.47% و 12.45%، وهو ما يدل على وجود فارق معتبر بين الإيرادات الضريبية المحصلة والإمكانات الجبائية المتاحة، لكنه بقي ضمن حدود يمكن التحكم فيها، تُظهر هذه الفترة أن تحسن مؤشرات الاستدامة المالية في الجزائر كان مرتبطاً أساساً بارتفاع الإيرادات النفطية .

ابتداء من سنة 2014، بدأت مؤشرات الاستدامة المالية في التدهور بشكل واضح، حيث ارتفع العجز الموازي إلى 7.98% نتيجة انهيار أسعار النفط، رغم بقاء الدين العام عند مستوى منخفض نسبيا (7.2%). غير أن سنة 2015 شكلت نقطة تحول حادة، إذ قفز العجز إلى 15.69%، بالتوازي مع تضاعف الدين العام تقريبا إلى 14.7% من الناتج كما ارتفعت الفجوة الضريبية إلى أكثر من 14%، ما يعكس ضعف قدرة النظام الجبائي على تعويض تراجع الإيرادات واستمر هذا الاتجاه في 2016، حيث بقي العجز مرتفعا (12.82%) وارتفع الدين إلى 19.5% من الناتج، وهو ما يشير إلى بداية تراكم الضغوط المالية.

في الفترة (2017-2020)، شهدت الجزائر استمرار العجز الموازي عند مستويات مرتفعة نسبيا (بين 8% و 10.5%)، بالتوازي مع ارتفاع سريع للدين العام، الذي انتقل من 28.4% سنة 2017 إلى 51% سنة 2020 ويعكس هذا التطور اعتماد الدولة على التمويل الداخلي لسد العجز، خاصة من خلال التمويل غير التقليدي، ما أدى إلى تضخم الدين بوتيرة متسارعة أما الفجوة الضريبية فقد بقيت مرتفعة نسبيا، متذبذبة بين 12% و 14%، وهو ما يعكس استمرار ضعف التحصيل الضريبي خارج قطاع المحروقات.

خلال الفترة (2021-2024)، تظهر بعض مؤشرات التحسن النسبي، خاصة في 2022، حيث انخفض العجز الموازي إلى 2.97% نتيجة ارتفاع أسعار النفط وتحسن الإيرادات، كما تراجع الدين العام من 62.1%



في 2021 إلى 55.1% في 2022 ثم إلى 48.2% في 2024 ويعد هذا التراجع مؤشرا إيجابيا نسبيا على تحسن القدرة التمويلية للدولة. كما انخفضت الفجوة الضريبية إلى أقل من 10% في 2022 و2024، ما يعكس تحسنا نسبيا في التحصيل الجبائي غير أن سنة 2024 شهدت عودة قوية للعجز الموازي إلى 13.91%، رغم استقرار الدين نسبيا، وهو ما يدل على استمرار هشاشة التوازنات المالية.

بصفة عامة، تكشف هذه المؤشرات أن الاستدامة المالية في الجزائر تبقى مرتبطة بشكل كبير بتقلبات الإيرادات النفطية، حيث يؤدي انخفاض أسعار النفط إلى اتساع العجز وارتفاع الدين العام كما تظهر البيانات أن التحسن المسجل في بعض السنوات كان ظرفيا أكثر منه هيكليا، بسبب استمرار ضعف التنويع الاقتصادي واتساع الفجوة الضريبية وبالتالي، فإن تحقيق استدامة مالية حقيقية يتطلب تعزيز الإيرادات الجبائية خارج قطاع المحروقات، والتحكم في وتيرة الإنفاق العمومي، وتقليص الاعتماد على التمويل بالعجز.

تبرز مؤشرات الاستدامة المالية في الجزائر وجود علاقة مباشرة بين تقلبات العجز الموازي وارتفاع الدين العام، حيث أدى تراجع الإيرادات بعد 2014 إلى تزايد الضغوط على المالية العامة، في ظل استمرار الفجوة الضريبية، مما يعكس هشاشة الاستدامة المالية واعتمادها الكبير على الموارد الربعية.



المبحث الثاني: تطور الوضعية النقدية في الجزائر

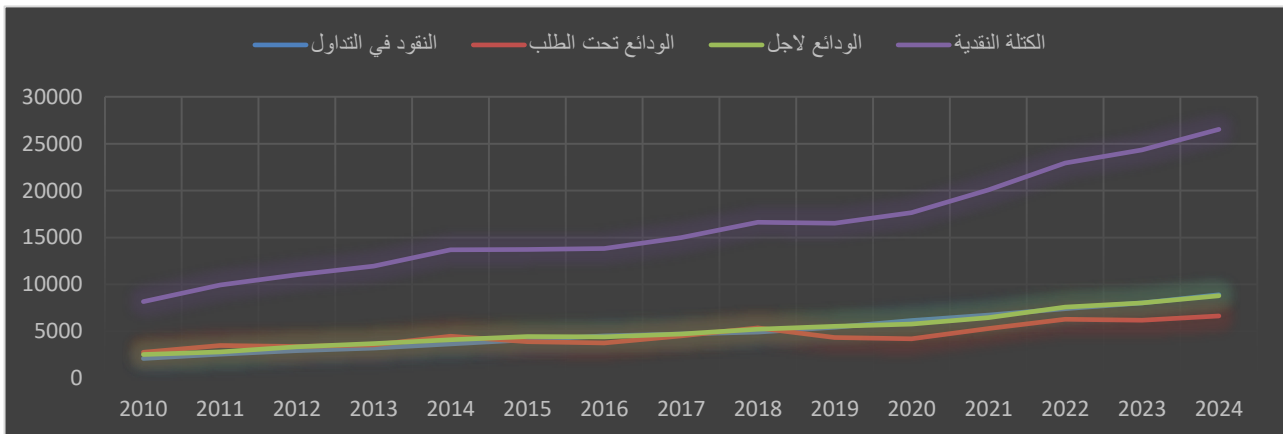
تُعَدّ الوضعية النقدية من أهم مؤشرات الاستقرار الاقتصادي، لما لها من دور في التحكم في السيولة والتضخم وتحقيق التوازن الاقتصادي. وقد شهدت الجزائر خلال الفترة 2010-2024 تغيرات نقدية متأثرة بتقلبات أسعار المحروقات والأزمات الاقتصادية، مما فرض على بنك الجزائر اعتماد أدوات مختلفة للسياسة النقدية للحفاظ على الاستقرار النقدي. ويهدف هذا المبحث إلى دراسة تطور الوضعية النقدية في الجزائر وتحليل دور السياسة النقدية في تحقيق التوازنات الاقتصادية.

المطلب الأول: تطور عرض النقود و السيولة

تعد الكتلة النقدية من أهم المؤشرات التي تعكس الوضعية النقدية لأي اقتصاد، حيث تمثل مجموع وسائل الدفع المتداولة داخل الاقتصاد بمختلف مكوناتها، كالنقود في التداول والودائع بمختلف أنواعها. كما يعكس تطورها مدى فعالية السياسة النقدية وقدرتها على التحكم في السيولة، بما يحقق التوازن بين متطلبات النمو الاقتصادي والحفاظ على الاستقرار النقدي.

يهدف هذا المطلب إلى تحليل تطور الكتلة النقدية ومختلف مكوناتها، بالإضافة إلى دراسة معدل السيولة خلال الفترة (2010-2024)، من أجل إبراز أهم التحولات التي عرفتتها الوضعية النقدية في الجزائر.

الشكل رقم (03) : تطور عرض النقود والسيولة



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم 04



تشير المعطيات إلى وجود اتجاه تصاعدي واضح في الكتلة النقدية (M2) عبر كامل الفترة، حيث ارتفعت من 8162.8 مليار دينار سنة 2010 إلى 26528.9 مليار دينار سنة 2024، أي أكثر من ثلاثة أضعاف، وهو ما يعكس توسعا نقديا مستمرا. هذا النمو لم يكن خطيا، بل مرّ بمراحل مختلفة.

ففي الفترة (2010-2014)، سجلت الكتلة النقدية معدلات نمو مرتفعة نسبيا (تراوحت بين 8.4% و 19.9%)، مدفوعة بارتفاع النقود في التداول والودائع تحت الطلب، حيث ارتفعت النقود في التداول من 2098.6 إلى 3658.9 مليار دينار، ما يعكس زيادة في السيولة المتداولة وثقة نسبية في النشاط الاقتصادي. كما ارتفعت الودائع لأجل بوتيرة معتبرة (خاصة في 2012 بنسبة 19.5%)، ما يدل على ميل نحو الادخار.

ابتداء من سنة 2015، تظهر مرحلة تباطؤ واضطراب، حيث سجلت بعض المؤشرات معدلات نمو سلبية، خاصة النقود في التداول والودائع تحت الطلب (-3.6%)، في حين بقيت الودائع لأجل إيجابية (8.8%). هذا يعكس تأثير الصدمة النفطية لسنة 2014، والتي أدت إلى تراجع الإيرادات وبالتالي الضغط على السيولة. ورغم ذلك، استقرت الكتلة النقدية تقريبا (0.1%)، ما يدل على تدخل السلطات النقدية للحفاظ على التوازن.

خلال (2016-2019)، اتسمت الوضعية بـ تذبذب نسبي؛ حيث عادت الكتلة النقدية للنمو بشكل ضعيف في 2016 (0.8%) ثم ارتفعت في 2017 و 2018، قبل أن تسجل تراجعا طفيفا في 2019 (-0.8%). ويلاحظ في هذه الفترة ارتفاع النقود في التداول مقابل تذبذب الودائع، خاصة الودائع تحت الطلب، مما يعكس تحولا نحو الاحتفاظ بالنقد خارج الجهاز المصرفي، وهو مؤشر على تراجع الثقة البنكية نسبيا.

أما في الفترة (2020-2024)، فتبرز مرحلة توسع نقدي قوي، حيث ارتفعت الكتلة النقدية من 17659.6 إلى 26528.9 مليار دينار، بمعدلات نمو بلغت ذروتها في 2021 (13.6%) و 2022 (14.3%). ويعود ذلك إلى السياسات التوسعية التي تم اعتمادها بعد جائحة كورونا، وزيادة الإنفاق العام. كما سجلت جميع المكونات (النقود في التداول، الودائع تحت الطلب، الودائع لأجل) زيادات متزامنة، خاصة في 2021 و 2022، ما يدل على ضخ سيولة كبيرة في الاقتصاد.

فيما يتعلق بـ معدل السيولة (M2/GDP)، فقد ارتفع من 68.7% سنة 2010 إلى ذروة بلغت 84.5% سنة 2020، قبل أن ينخفض إلى حوالي 74% في 2024. هذا التطور يعكس انتقال الاقتصاد من وضعية سيولة معتدلة إلى تشبع نقدي، خاصة في فترة ما بعد 2020، وهو ما يتماشى مع ارتفاع معدلات التضخم الانخفاض النسبي بعد 2021 يشير إلى تحسن نسبي في امتصاص السيولة أو نمو الناتج.



بصفة عامة، يمكن القول إن الاقتصاد الجزائري شهد:

- مرحلة توسع نقدي مستقر (2010-2014)
- مرحلة اضطراب وتباطؤ (2015-2019)
- مرحلة توسع نقدي قوي وضغوط تضخمية (2020-2024)

وهو ما يعكس ارتباط الوضعية النقدية بالتقلبات الاقتصادية، خاصة أسعار النفط والسياسات المالية، ويبرز أن الزيادة المستمرة في الكتلة النقدية، خصوصا النقود في التداول، كانت عاملا رئيسيا في التأثير على الاستقرار النقدي خلال السنوات الأخيرة.

المطلب الثاني: تطور مؤشرات الاستقرار النقدي

يعد الاستقرار النقدي من الأهداف الأساسية للسياسة النقدية، المادة 64 من القانون النقدي والمصرفي لعام 2023، يخول المجلس صلاحيات سلطة نقدية في الميادين المتعلقة بما يأتي:

ج- تحديد السياسة النقدية والإشراف عليها ومتابعتها وتقييمها. ولهذا الغرض، يحدد المجلس الأهداف النقدية لاسيما فيما يتصل بتطور المجاميع النقدية والائتمانية، وبحدود أدوات السياسة النقدية وكذا وضع قواعد الحذر في السوق النقدية ولتقادي مخاطر الاختلال؛

ل- تحديد أهداف سياسة سعر الصرف وكيفية ضبط الصرف¹.

حيث يعكس قدرة الاقتصاد على التحكم في التضخم والحفاظ على توازن السيولة. ويُقاس هذا الاستقرار من خلال مجموعة من المؤشرات الكمية، أبرزها معدل التضخم ونمو الكتلة النقدية، إضافة إلى الفجوة التضخمية التي تعكس مدى انحراف الأسعار عن مستواها المستهدف. ويسمح تحليل تطور هذه المؤشرات بفهم طبيعة الضغوط التضخمية ومدى فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي في الجزائر. لقد تم الاعتماد في حساب الفجوة التضخمية على المقاربة الكينزية وفق الصيغة التالية :

$$\text{الفجوة التضخمية} = \text{معدل التضخم} / (\text{معدل التضخم} + 1)$$

¹ المادة 64 (الفقرتان ج، ل)، القانون رقم 09-23 المؤرخ في 3 ذي الحجة عام 1444 الموافق 21 يونيو سنة 2023، يتضمن القانون النقدي والمصرفي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 43، الصادرة بتاريخ 27 يونيو 2023، ص 12



جدول رقم (02): مؤشرات الاستقرار النقدي

السنة	معدل التضخم	الكتلة النقدية	الفجوة التضخمية
2010	4.1%	13,8%	3.94%
2011	5.7%	19,9%	5.39%
2012	9.9%	10,9%	9.01%
2013	4.2%	8,4%	4.03%
2014	2.9%	14,6%	2.82%
2015	4.4%	0,1%	4.21%
2016	5.8%	0.8%	5.48%
2017	5.6%	8.4%	5.30%
2018	3.5%	11.1%	3.38%
2019	1.9%	-0.8%	1.86%
2020	2.4%	7.0%	2.34%
2021	7.2%	13.6%	6.72%
2022	9.7%	14.3%	8.84%
2023	7.2%	6.1%	6.72%
2024	4.4%	9.0%	4.21%

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر

تبرز البيانات وجود علاقة وثيقة بين تطور الكتلة النقدية ومستويات التضخم، وهو ما يعكس تأثير السياسة النقدية والتوسع في السيولة على الاستقرار السعري في الجزائر ويظهر الجدول أن الاقتصاد الجزائري عرف تذبذبا واضحا في معدلات التضخم والفجوة التضخمية خلال الفترة المدروسة، بالتوازي مع تغيرات كبيرة في نمو الكتلة النقدية.



خلال الفترة 2010-2014، شهدت الكتلة النقدية معدلات نمو مرتفعة نسبيا، حيث تراوحت بين 8.4% و 19.9%، مع تسجيل أعلى معدل سنة 2011 (19.9%). وقد تزامن ذلك مع ارتفاع معدلات التضخم من 4.1% سنة 2010 إلى 9.9% سنة 2012، وهو أعلى مستوى خلال هذه المرحلة كما ارتفعت الفجوة التضخمية إلى 9.01% سنة 2012، ما يعكس وجود ضغوط تضخمية قوية ناتجة عن التوسع النقدي وزيادة الطلب الداخلي. غير أن الفترة 2013-2014 شهدت تراجعاً نسبياً في التضخم إلى 4.2% ثم 2.9% رغم استمرار نمو الكتلة النقدية، ما يدل على تحسن نسبي في الاستقرار النقدي خلال تلك السنوات.

أما خلال الفترة 2015-2019، فتظهر مرحلة من التباطؤ النقدي النسبي، حيث انخفض نمو الكتلة النقدية بشكل حاد إلى 0.1% سنة 2015 و 0.8% سنة 2016، بل أصبح سالبا في 2019 (-0.8%). ورغم هذا التباطؤ، بقي التضخم عند مستويات متوسطة نسبيا (بين 1.9% و 5.8%)، ما يشير إلى استمرار الضغوط السعرية الناتجة عن عوامل أخرى، مثل ارتفاع تكاليف الاستيراد وتراجع قيمة الدينار كما بقيت الفجوة التضخمية موجبة طوال هذه الفترة، وهو ما يعكس استمرار وجود اختلالات نقدية رغم تراجع وتيرة نمو السيولة.

في الفترة 2020-2022، عرفت الجزائر عودة قوية للتوسع النقدي، حيث ارتفعت الكتلة النقدية بنسبة 7% في 2020 ثم 13.6% في 2021 و 14.3% في 2022، بالتوازي مع ارتفاع واضح في معدلات التضخم من 2.4% إلى 9.7% سنة 2022، وهي أعلى قيمة خلال كامل الفترة المدروسة كما ارتفعت الفجوة التضخمية إلى 8.84%، ما يعكس اتساع الضغوط التضخمية الناتجة عن زيادة السيولة، إلى جانب تأثيرات جائحة كورونا وارتفاع الأسعار العالمية وتبرز هذه المرحلة التأثير المباشر للتوسع النقدي والسياسات التوسعية على المستوى العام للأسعار.

أما في 2023-2024، فقد شهدت المؤشرات تحسناً نسبياً، حيث تراجع التضخم إلى 7.2% ثم 4.4%، رغم استمرار نمو الكتلة النقدية (6.1% و 9%) كما انخفضت الفجوة التضخمية إلى 4.21% في 2024، ما يشير إلى بداية استعادة قدر من الاستقرار النقدي، وإن بقيت الضغوط السعرية قائمة.

بصفة عامة، تؤكد هذه البيانات وجود علاقة إيجابية بين نمو الكتلة النقدية وارتفاع معدلات التضخم في الجزائر، خاصة خلال فترات التوسع النقدي القوي كما يتضح أن الفجوة التضخمية بقيت موجبة طوال الفترة، مما يدل على استمرار الضغوط التضخمية وعدم قدرة السياسة النقدية على تحقيق استقرار سعري كامل. ويعكس ذلك



اعتماد الاقتصاد الجزائري على السياسات التوسعية لمواجهة الأزمات الاقتصادية، رغم ما يترتب عنها من آثار تضخمية.

تظهر مؤشرات التضخم والكتلة النقدية في الجزائر وجود علاقة مباشرة بين التوسع النقدي وارتفاع معدلات التضخم، حيث أدت الزيادات الكبيرة في الكتلة النقدية، خاصة بعد 2020، إلى اتساع الفجوة التضخمية وتزايد الضغوط على الاستقرار النقدي، مما يعكس محدودية فعالية السياسة النقدية في التحكم في المستوى العام للأسعار.



المطلب الثالث: دور السياسة نقدية في تحقيق الاستقرار النقدي

تُعَدّ السياسة النقدية أداة أساسية لضبط التوازنات الاقتصادية الكلية، حيث تهدف إلى التحكم في التضخم، إدارة السيولة، وتحقيق الاستقرار النقدي. ويعتمد بنك الجزائر في تنفيذها على أدوات كمية رئيسية، تتمثل في معدل الفائدة، ومعدل الاحتياطي الإجمالي، ومعدل الخصم، والتي يتم توظيفها وفقاً للظروف الاقتصادية. ويسمح تحليل تطور هذه الأدوات بفهم توجهات السياسة النقدية ومدى فعاليتها في مواجهة التحولات الاقتصادية.

الجدول رقم (03): تطور معدل الفائدة، الاحتياطي الإجمالي ومعدل الخصم

السنة	معدل الفائدة	معدل الاحتياطي الاجباري	معدل الخصم
2010	4.0%	9%	4.5%
2011	4.0%	9%	4.5%
2012	4.0%	11%	4.0%
2013	4.0%	12%	4.0%
2014	4.0%	12%	4.0%
2015	4.0%	12%	4.0%
2016	3.5%	8%	3.5%
2017	3.5%	4%	3.5%
2018	3.5%	8%	3.5%
2019	3.5%	12%	3.5%
2020	3.25%	3%	3.25%
2021	3.25%	2%	3.25%
2022	3.0%	2%	3.25%
2023	3.0%	3%	3.25%
2024	3%	3%	3.25%

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر



تعكس مؤشرات السياسة النقدية في الجزائر توجهات بنك الجزائر في إدارة السيولة والتحكم في التضخم وتحقيق الاستقرار النقدي، وذلك من خلال استخدام أدوات رئيسية تتمثل في معدل الفائدة، ونسبة الاحتياطي الإجباري، ومعدل الخصم وتظهر البيانات أن السياسة النقدية مرت بعدة مراحل ارتبطت بالتغيرات الاقتصادية والمالية التي عرفها الاقتصاد الجزائري خلال الفترة محل الدراسة.

خلال الفترة 2010-2015، اتسمت السياسة النقدية بدرجة كبيرة من الاستقرار، حيث استقر معدل الفائدة عند 4%، بينما ظل معدل الخصم قريبا من هذا المستوى (4% إلى 4.5%) ويعكس ذلك رغبة السلطات النقدية في الحفاظ على توازن نسبي بين تشجيع الاستثمار والتحكم في التضخم. في المقابل، شهد معدل الاحتياطي الإجباري ارتفاعا تدريجيا من 9% في 2010-2011 إلى 12% ابتداء من 2013، وهو ما يدل على توجه نقدي انكماشى نسبي يهدف إلى امتصاص فائض السيولة الناتج عن ارتفاع الإيرادات النفطية خلال تلك الفترة.

ابتداء من سنة 2016، بدأت السياسة النقدية تتجه نحو التيسير، حيث تم تخفيض معدل الفائدة إلى 3.5% ومعدل الخصم إلى 3.5% أيضا، بالتزامن مع تخفيض قوي في معدل الاحتياطي الإجباري من 12% إلى 8% ثم إلى 4% في 2017 ويعكس هذا التحول محاولة السلطات النقدية مواجهة آثار تراجع أسعار النفط وتباطؤ النشاط الاقتصادي من خلال زيادة السيولة وتشجيع التمويل البنكي غير أن إعادة رفع الاحتياطي الإجباري إلى 8% في 2018 ثم إلى 12% في 2019 تشير إلى محاولة استعادة التوازن النقدي والتحكم في فائض السيولة الذي نتج عن التمويل غير التقليدي.

في الفترة 2020-2024، اتخذت السياسة النقدية طابعا توسعيا واضحا نتيجة تداعيات جائحة كورونا والضغط الاقتصادي العالمية، حيث تم تخفيض معدل الفائدة إلى 3.25% في 2020 ثم إلى 3% ابتداء من 2022، مع الإبقاء على معدل الخصم عند 3.25% كما شهد معدل الاحتياطي الإجباري انخفاضا حادا إلى 3% في 2020 ثم إلى 2% في 2021-2022، قبل أن يرتفع مجددا إلى 3% في 2023-2024. ويعكس هذا الانخفاض الكبير رغبة بنك الجزائر في ضخ السيولة داخل الجهاز المصرفي ودعم النشاط الاقتصادي في ظل الأزمة الصحية والاقتصادية.

بصفة عامة، تكشف هذه المؤشرات أن السياسة النقدية الجزائرية انتقلت من مرحلة السياسة الانكماشية النسبية قبل 2015 إلى مرحلة التوسع النقدي بعد 2016، خاصة مع اللجوء إلى التمويل غير التقليدي وتخفيض معدلات الفائدة والاحتياطي الإجباري كما يتضح أن السلطات النقدية اعتمدت بشكل أكبر على أدوات السيولة لمواجهة



الأزمات الاقتصادية، إلا أن هذا التوسع النقدي تزامن مع ارتفاع معدلات التضخم خلال السنوات الأخيرة، مما يعكس محدودية فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن بين دعم النمو والحفاظ على الاستقرار النقدي.

تشير تطورات أدوات السياسة النقدية في الجزائر إلى اعتماد بنك الجزائر سياسة توسعية منذ 2016، من خلال تخفيض معدلات الفائدة والاحتياطي الإجباري، بهدف دعم السيولة والنشاط الاقتصادي، غير أن هذه السياسة ساهمت في زيادة الضغوط التضخمية خلال السنوات الأخيرة، مما أثر على مستوى الاستقرار النقدي.



المبحث الثالث: تحليل العلاقة بين الاستدامة المالية و الاستقرار النقدي في الجزائر

تعد العلاقة بين الاستدامة المالية والاستقرار النقدي من أهم القضايا الاقتصادية التي تحظى باهتمام كبير، نظراً لما لها من تأثير مباشر على التوازنات الاقتصادية الكلية. فالاختلالات المالية، خاصة عجز الموازنة وارتفاع الدين العام، تنعكس بشكل واضح على الوضعية النقدية من خلال تأثيرها على السيولة والتضخم والاستقرار السعري. وفي المقابل، تؤثر السياسة النقدية وأدواتها على قدرة الدولة في تحقيق التوازن المالي وضمان استدامة المالية العامة.

وانطلاقاً من ذلك، يهدف هذا المبحث إلى تحليل طبيعة العلاقة بين الاستدامة المالية والاستقرار النقدي في الجزائر، من خلال دراسة أثر العجز والدين العام على التضخم والسياسة النقدية، إضافة إلى إبراز أهمية التنسيق بين السياسة المالية والسياسة النقدية في تحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي.

المطلب الأول: اثر عجز الموازنة على التضخم

يعد التضخم من أهم المؤشرات التي تعكس مستوى الاستقرار النقدي في الاقتصاد، ويتأثر بعدة عوامل من بينها عجز الموازنة العامة، خاصة عندما يتم تمويله بوسائل توسعية تؤدي إلى زيادة السيولة النقدية. وفي الجزائر، تبرز هذه العلاقة نتيجة اعتماد الاقتصاد على إيرادات المحروقات وتأثره بالتقلبات الاقتصادية الخارجية. لذلك، يهدف هذا المطلب إلى تحليل أثر عجز الموازنة على التضخم في الجزائر خلال الفترة 2010-2024.



الجدول رقم (04): علاقة عجز الموازنة بالتضخم في الجزائر

السنة	معدل التضخم	العجز / PIB
2010	4.1%	0.95%
2011	5.7%	0.65%
2012	9.9%	4.60%
2013	4.2%	1.53%
2014	2.9%	7.98%
2015	4.4%	15.69%
2016	5.8%	12.82%
2017	5.6%	8.42%
2018	3.5%	8.18%
2019	1.9%	9.53%
2020	2.4%	10.52%
2021	7.2%	6.32%
2022	9.7%	2.97%
2023	7.2%	5.17%
2024	4.4%	13.91%

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر

تظهر بيانات العلاقة بين معدل التضخم وعجز الموازنة في الجزائر وجود ارتباط واضح بين الاختلالات المالية والضغط التضخمي، وإن كانت هذه العلاقة تختلف من فترة إلى أخرى بحسب طبيعة الصدمات الاقتصادية والسياسات المتبعة ويعد العجز الموازني من أهم العوامل المؤثرة على الاستقرار النقدي، خاصة عندما يتم تمويله بوسائل توسعية تؤدي إلى زيادة السيولة النقدية.

خلال الفترة (2010-2013)، اتسم الاقتصاد الجزائري بمستويات منخفضة نسبياً من عجز الموازنة، حيث

تراوح بين 0.65% و 4.60% من الناتج المحلي الإجمالي، في مقابل معدلات تضخم متوسطة إلى مرتفعة



نسبيًا بلغت ذروتها سنة 2012 عند 9.9%. ويعكس ذلك أن التضخم خلال هذه المرحلة لم يكن مرتبطاً فقط بالعجز المالي، بل أيضاً بارتفاع الطلب الداخلي والتوسع في الإنفاق العمومي، حيث أشار تقرير بنك الجزائر إلى أن: "الزيادات المعتبرة للمصاريف الجارية للميزانية (الأجور والتحويلات) التي تمت في 2011 و2012 في ظرف تميز بارتفاع قوي لسعر البترول، قد ساهمت في استمرار العجز الميزاني ليلبلغ ذروته في سنة 2012"¹. ورغم ذلك، شهد معدل التضخم تراجعاً سنة 2013، إذ "بلغ التضخم السنوي في 2013، وهو أدنى تضخم منذ 7 سنوات 4.15% فيما يخص المؤشر الوطني"² وهو ما يدل على أن العلاقة بين عجز الموازنة والتضخم خلال هذه المرحلة لم تكن علاقة مباشرة، بل تأثرت بعوامل اقتصادية ونقدية أخرى، إضافة إلى استفادة المالية العامة من ارتفاع أسعار النفط.

ابتداء من سنة 2014، بدأت العلاقة بين العجز والتضخم تصبح أكثر وضوحاً، حيث ارتفع العجز الموازني بشكل كبير إلى 7.98% نتيجة انهيار أسعار النفط، بينما بقي التضخم منخفضاً نسبياً عند 2.9% غير أن استمرار اتساع العجز في السنوات اللاحقة، خاصة في (2015 و2016) (15.69%)، تزامن مع انعكاس هذه الاختلالات على الأسعار؛ إذ يذكر تقرير بنك الجزائر أنه "بعد سنتين متتاليتين من التراجع المعتبر للتضخم (2013 و2014)، تسارع متوسط الوتيرة السنوية للتضخم في سنة 2015 واستمر هذا التسارع في سنة 2016، ليلبلغ 5.8% فيما يخص المؤشر الوطني للأسعار عند الاستهلاك"³، وهو ما يعكس انتقال آثار الاختلالات المالية إلى المستوى النقدي، خاصة مع توسع الإنفاق واللجوء إلى التمويل الداخلي.

في الفترة (2017-2020)، ظل العجز الموازني مرتفعاً نسبياً (بين 8% و10.5%)، بينما تراوح التضخم بين 1.9% و5.6% ويلاحظ أن التضخم لم يرتفع بنفس وتيرة العجز خلال هذه المرحلة، ما يدل على وجود

¹ التقرير السنوي لبنك الجزائر سنة 2013، التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر، ص85

² التقرير السنوي لبنك الجزائر سنة 2013، مرجع سابق، ص41

³ التقرير السنوي لبنك الجزائر سنة 2016، التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر، ص35



عوامل أخرى أثرت على المستوى العام للأسعار، مثل ضعف الطلب الداخلي أو تدخلات السياسة النقدية كما يعكس ذلك أن تأثير العجز على التضخم قد يكون غير مباشر أو يحتاج إلى فترة زمنية للظهور.

أما خلال الفترة (2021-2024)، فتظهر علاقة أكثر تعقيدا بين المؤشرين ففي سنة 2021، انخفض العجز إلى 6.32%، لكن التضخم ارتفع بقوة إلى 7.2% وهذا ما أكدته البيانات الرسمية الصادرة في تقرير بنك الجزائر "واصل متوسط معدل النمو السنوي لمؤشر الأسعار عند الاستهلاك تسارعه الكبير في سنة 2021، ليسجل أعلى نسب تضخم خلال العقد"¹، ثم بلغ 9.7% سنة 2022 رغم انخفاض العجز إلى 2.97% ويفسر ذلك بتأثير عوامل خارجية، مثل ارتفاع الأسعار العالمية بعد جائحة كورونا والحرب الروسية الأوكرانية، إضافة إلى آثار التوسع النقدي السابق غير أن سنة 2024 شهدت ارتفاعا جديدا للعجز إلى 13.91% بالتزامن مع تضخم بلغ 4.4%، ما يعكس استمرار الضغوط المالية رغم تراجع نسبي في التضخم.

بصفة عامة، تظهر البيانات أن عجز الموازنة في الجزائر يعد عاملا مهما في تفسير التضخم، خاصة عندما يتم تمويله بسياسات نقدية توسعية، إلا أن العلاقة بينهما ليست ميكانيكية أو مباشرة دائما، بل تتأثر أيضا بعوامل خارجية وهيكلية مثل أسعار النفط، وسعر الصرف، وتكاليف الاستيراد، والظروف الاقتصادية العالمية كما يتضح أن استمرار العجز المرتفع لفترات طويلة يساهم في زيادة الضغوط التضخمية ويؤثر سلبا على الاستقرار النقدي. تشير بيانات الاقتصاد الجزائري إلى وجود علاقة إيجابية بين عجز الموازنة ومعدلات التضخم، حيث يؤدي استمرار العجز المالي وتمويله بوسائل توسعية إلى زيادة السيولة النقدية وارتفاع الضغوط التضخمية، غير أن هذه العلاقة تبقى متأثرة بعوامل خارجية وهيكلية، خاصة تقلبات أسعار النفط والأزمات الاقتصادية العالمية.

المطلب الثاني : أثر الدين العام والإنفاق العام على استدامة المالية في الجزائر

تتأثر الاستدامة المالية بعدة عوامل، من أهمها الإنفاق العام والدين العام، لما لهما من تأثير مباشر على عجز الموازنة والتوازنات المالية وفي الجزائر، تبرز أهمية هذه العلاقة بسبب الاعتماد الكبير على الإيرادات النفطية. لذلك، يهدف هذا المطلب إلى دراسة أثر الدين العام والإنفاق العام على استدامة المالية خلال الفترة 2010-2024.

¹ التقرير لسنوي لبنك الجزائر سنة 2021، التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر، ص29



الجدول رقم (05): أثر الدين العام والانفاق العام على استدامة المالية في الجزائر

السنة	نسبة الانفاق العام	نسبة الدين العام	نسبة العجز الموازي
2010	37.45%	9.2%	0.95%
2011	39.29%	8.4%	0.65%
2012	44.49%	8.3%	4.60%
2013	36.77%	7.9%	1.53%
2014	40.48%	7.2%	7.98%
2015	45.81%	14.7%	15.69%
2016	42.16%	19.5%	12.82%
2017	39.15%	28.4%	8.42%
2018	37.78%	36.3%	8.18%
2019	37.69%	44.9%	9.53%
2020	33.02%	51.0%	10.52%
2021	29.53%	62.1%	6.32%
2022	30.16%	55.1%	2.97%
2023	35.97%	48.9%	5.17%
2024	36.97%	48.2%	13.91%

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر

تظهر البيانات أن الاستدامة المالية في الجزائر تأثرت بشكل مباشر بتطور كل من الإنفاق العام والدين العام، حيث ساهم التوسع المستمر في النفقات العمومية، خاصة خلال فترات تراجع الإيرادات النفطية، في ارتفاع عجز الموازنة وتزايد الضغوط على المالية العامة. كما تكشف المؤشرات عن وجود علاقة قوية بين ارتفاع نسبة الدين العام وتفاقم الاختلالات المالية، وهو ما يعكس هشاشة الاستدامة المالية في الاقتصاد الجزائري.



خلال الفترة (2010-2013)، اتسمت المالية العامة بدرجة جيدة من الاستقرار، حيث تراوحت نسبة الإنفاق العام بين 36% و 44% من الناتج المحلي الإجمالي، بينما بقي الدين العام منخفضا جدا (بين 7.9% و 9.2%)، كما ظل العجز الموازي محدودا نسبيا باستثناء سنة 2012 التي سجلت عجزا بلغ 4.60% بالرغم من استقرار أسعار المحروقات عند مستوى مرتفع، أدت الارتفاعات الحادة المتتالية في النفقات العمومية للسنتين الأخيرتين، إلى عجز معتبر في الميزانية¹. وتعكس هذه المرحلة استفادة الجزائر من الوفرة المالية الناتجة عن ارتفاع أسعار النفط، ما مكن الدولة من تمويل مستويات مرتفعة من الإنفاق دون الحاجة إلى التوسع الكبير في الاقتراض.

ابتداء من سنة 2014، بدأت مؤشرات الاستدامة المالية في التدهور بشكل واضح، حيث ارتفع العجز الموازي إلى 7.98% بالتزامن مع ارتفاع نسبة الإنفاق العام إلى 40.48% من الناتج، رغم بقاء الدين العام منخفضا نسبيا عند 7.2%. غير أن استمرار السياسة التوسعية في الإنفاق، خاصة في 2015، أدى إلى قفزة كبيرة في العجز الموازي إلى 15.69%، وهو أعلى مستوى خلال الفترة المدروسة، بالتوازي مع ارتفاع نسبة الدين العام إلى 14.7% نتج الارتفاع الكبير للعجز، في سنة 2015 مقارنة بسنة 2014، على حد سواء، عن الانخفاض في إيرادات الميزانية (-11.1%)، المرتبطة بالانخفاض في الإيرادات الجبائية للمحروقات (-30%)، وعن الارتفاع في نفقات الميزانية (9.4%)². ويعكس ذلك أن تراجع الإيرادات النفطية لم يقابله تخفيض فعلي في الإنفاق، ما أدى إلى اتساع الاختلالات المالية.

في الفترة (2016-2020)، استمرت الضغوط على الاستدامة المالية، حيث بقي الإنفاق العام عند مستويات مرتفعة نسبيا (بين 33% و 42%)، بينما ارتفع الدين العام بوتيرة سريعة من 19.5% في 2016 إلى 51% في 2020. كما ظل العجز الموازي مرتفعا، متروحا بين 8% و 12.82%. ويظهر هذا التطور اعتماد الدولة بشكل متزايد على التمويل الداخلي لتغطية العجز، خاصة بعد اللجوء إلى التمويل غير التقليدي، مما أدى إلى تضخم الدين العام وارتفاع المخاطر المرتبطة بالاستدامة المالية.

أما خلال الفترة (2021-2024)، فتبرز بعض التحولات المهمة، حيث بلغ الدين العام أعلى مستوياته في 2021 (62.1% من الناتج)، رغم انخفاض الإنفاق العام إلى 29.53% وتراجع العجز إلى 6.32%. ويعكس ذلك تراكم آثار العجز خلال السنوات السابقة. وفي 2022، تحسنت المؤشرات نسبيا بفضل ارتفاع أسعار النفط،

¹ التقرير السنوي لبنك الجزائر سنة 2012، التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر، ص 95

² التقرير السنوي لبنك الجزائر سنة 2015، التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر، ص 77



حيث انخفض العجز إلى 2.97% وتراجع الدين إلى 55.1% اذ جاء في تقرير بنك الجزائر انه "نتج التحسن المسجل، بنسبة (77%) في عام 2022 مقارنة بعام 2021 من رصيد الميزانية، عن زيادة كبيرة في الإيرادات مقارنة بالنفقات. حيث سجلت الإيرادات زيادة بنسبة (43.5%) نتيجة الزيادة الكبيرة في عائدات المحروقات (116,8%) بينما زادت نفقات الميزانية بنسبة¹(30%)". غير أن هذا التحسن لم يكن مستداما، إذ عاد العجز للارتفاع بقوة في 2024 إلى 13.91% رغم استقرار نسبة الدين نسبيا حول 48%، بالتزامن مع ارتفاع الإنفاق العام إلى 36.97%.

بصفة عامة، تؤكد هذه البيانات أن الإنفاق العام المرتفع في الجزائر، خاصة عندما لا يكون مدعوما بإيرادات مستدامة، يؤدي إلى تفاقم العجز الموازي ومن ثم ارتفاع الدين العام. كما يتضح أن الاقتصاد الجزائري لا يزال يعتمد بشكل كبير على الموارد النفطية في تمويل النفقات، مما يجعل الاستدامة المالية شديدة التأثر بتقلبات أسعار النفط. ويشير التطور السريع للدين العام بعد 2015 إلى أن استمرار العجز لفترات طويلة يمثل تهديدا حقيقيا للتوازنات المالية على المدى المتوسط والطويل.

تظهر مؤشرات المالية العامة في الجزائر أن التوسع في الإنفاق العام، خاصة خلال فترات تراجع الإيرادات النفطية، ساهم بشكل مباشر في ارتفاع عجز الموازنة وتزايد الدين العام، مما أثر سلبا على الاستدامة المالية، وأبرز هشاشة التوازنات الاقتصادية المرتبطة بالاعتماد الكبير على الموارد الريعية.

المطلب الثالث: تقييم السياسة المالية و السياسة النقدية

بعد دراسة الوضعية النقدية وتطور الاستقرار النقدي والمالية العامة، ولا سيما مدى استدامة المالية العمومية، يمكن استخلاص ما يلي عبر ثلاث محطات رئيسية.

أولاً: الفترة من 2010 إلى 2014 (مرحلة الاستقرار النسبي)

تميزت هذه الفترة بما يمكن تسميته بـ "الاستقرار النسبي" الشامل في المؤشرات الاقتصادية الكلية، حيث سمحت الوفرة المالية الناتجة عن ارتفاع أسعار النفط للدولة بتبني سياسة مالية توسعية قوية، مع تجنب الوقوع في عجز حاد. فمن الناحية المالية، نلاحظ أن العجز الموازي حافظ على استقرار نسبي بمعدلات جد منخفضة تراوحت

¹ التقرير السنوي لبنك الجزائر سنة 2020، التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر، ص 99



بين 0.65% و 1.53%، وهو ما يعكس قدرة الجباية البترولية على تغطية الارتفاع الكبير في النفقات العامة والمخططات التنموية. أما من الناحية النقدية، فقد واكب بنك الجزائر هذا الانتعاش بسياسة حذرة تهدف إلى امتصاص فائض السيولة، حيث قام برفع معدل الاحتياطي الإجباري ليصل إلى 12% في 2013 للتحكم في الكتلة النقدية التي سجلت نمواً معتبراً بنسبة 19.9% في 2011. وبالرغم من هذا الاستقرار، إلا أن النتيجة التقييمية تشير إلى أن ضخ هذه الأموال أدى إلى ضغوط تضخمية ملموسة وصلت إلى 9.9% في 2012، مما يؤكد أن الاستقرار في هذه المرحلة كان "استقراراً ريعياً" مرتبطاً بقوة بسعر البرميل.

ثانياً: الفترة من 2015 إلى 2019 (مرحلة الاختلال الهيكلي)

شكلت هذه الفترة نقطة تحول حاسمة، حيث انتهت حالة الاستقرار النسبي لتبدأ مرحلة "الاختلال الهيكلي" نتيجة الصدمة النفطية وتراجع المداخيل. فمن الجانب المالي، سجلت الميزانية عجزاً قياسيًّا قفز إلى 15.69% من الناتج المحلي في 2015، من أصل 7.98% من الناتج المحلي في 2014، مما كشف عن عدم قدرة السياسة المالية على التأقلم السريع مع انخفاض الإيرادات. هذا الاختلال أدى بالضرورة إلى ما يمكن وصفه بـ "تضخم الدين العام" الذي قفز من مستويات متدنية ليصل إلى 44.9% من الناتج المحلي في 2019، نتيجة لجوء الدولة إلى الاقتراض والتمويل الداخلي لتغطية الفجوات المالية "في سنة 2019، نجم عن الانخفاض الطفيف في كل من الإيرادات والنفقات الكلية شبه استقرار في عجز الميزانية بواقع 1139,0 مليار دينار. في حين، أدت الزيادة في صافي قروض الخزينة، التي انتقلت من 517,4 مليار دينار في 2018 إلى 863,2 مليار دينار في 2019، إلى زيادة عجز الرصيد الإجمالي للخزينة، الذي انتقل من 8,2% نسبة إلى إجمالي الناتج الداخلي في 2018 إلى 9,6% في 2019. تطّلب هذا المستوى المرتفع في العجز اللجوء إلى التمويل النقدي (غير تقليدي) من بنك الجزائر بمبلغ 1000 مليار دينار¹. أما السياسة النقدية، فقد فقدت هامش تحركها واضطرت للتحول إلى سياسة توسعية اضطرارية، تمثلت في خفض الاحتياطي الإجباري واللجوء إلى التمويل غير التقليدي لسد عجز الخزينة، مما تسبب في زيادة الكتلة النقدية في التداول خارج المسار البنكي الرسمي، وأدى إلى تراجع فعالية أدوات البنك المركزي في ضبط التوازن النقدي.

ثالثاً: الفترة من 2020 إلى 2024 (مرحلة الأزمات المركبة)

اتسمت هذه المرحلة بظهور "أزمات مركبة" بدأت بجائحة كورونا وانتهت بضغوط التضخم العالمي، مما جعل السياسات الاقتصادية في حالة استنفار دائم. فعلى الصعيد المالي، وبالرغم من حدوث تحسن نسبي عابر في

¹ التقرير السنوي لبنك الجزائر سنة 2019، التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر، ص 66



عام 2022 بفضل انتعاش أسعار النفط وانخفاض العجز إلى 2.97%، إلا أن هذا التحسن لم يمتلك صفة الاستدامة، حيث عاد العجز للارتفاع القوي في عام 2024 ليصل إلى 13.91% نتيجة الارتفاع القياسي في النفقات العامة التي تجاوزت 13 ألف مليار دينار في هذا السياق جاء، "سجلت المالية العامة نتائج أقل إيجابية في عام 2024 مقارنة بسنة 2023¹" ومن الناحية النقدية، تبنى بنك الجزائر سياسة تيسيرية قصوى عبر خفض الاحتياطي الإجباري إلى أدنى مستوياته التاريخية (2%) لتحفيز الاقتصاد، لكن هذه الخطوة تزامنت مع موجة تضخمية حادة بلغت 9.7% في 2022. "إن الإيقاع البطيء لاستقرار الاقتصاد العالمي، واستمرار عوامل عدم اليقين، ولا سيما التوترات الجيوسياسية، لم يكونا دون تأثير على أداء الاقتصاد الجزائري. ففي عام 2024، أدت انخفاضات أسعار النفط والغاز إلى ضغوطات على التوازنات المالية العامة والحساب الجاري. ومع ذلك، ورغم هذا التطور في الظرف الاقتصادي، الذي تضرر من تدهور شروط التجارة الخارجية، وخاصة شروط التبادل الخارجي، فقد تراجعت الضغوطات التضخمية مع نهاية سنة 2024²". النقيص النهائي لهذه الفترة يظهر أن السياسة المالية والنقدية لا تزالان تواجهان صعوبة في تحقيق الاستقرار المستدام، حيث يبقى الإنفاق العام المرتفع هو المحرك الأساسي للاقتصاد، بينما تظل الاستدامة المالية مرهونة بتقلبات الأسواق الخارجية.

من خلال دراسة مسار السياستين المالية والنقدية أن الاقتصاد الجزائري حقق استقراراً نسبياً خلال سنوات الوفرة، لكنه سرعان ما واجه اختلالات هيكلية مع تقلبات أسعار النفط. وقد أثبت النقيص أن الاعتماد على آليات التغطية الاضطرارية (كالتمويل غير التقليدي) وتزايد الإنفاق العام قد أدى إلى تضخم الدين العام وضغوط تضخمية أثرت على القوة الشرائية، مما يؤكد أن أي تحسن في المؤشرات يبقى ظرفياً ما لم يدعم بإصلاحات هيكلية تضمن استدامة حقيقية بعيداً عن الموارد الريعية.

¹ التقرير السنوي لبنك الجزائر سنة 2024، التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر، ص 102

² التقرير السنوي لبنك الجزائر سنة 2024، مرجع سابق ، ص 42



خلاصة الفصل:

من خلال دراسة تطور مؤشرات المالية العامة والوضعية النقدية في الجزائر خلال الفترة (2010-2024)، يتضح أن الاقتصاد الجزائري عرف تحولات متباعدة ارتبطت أساساً بتقلبات أسعار المحروقات، باعتبارها المصدر الرئيسي للإيرادات العمومية والعملات الأجنبية. وقد أظهرت النتائج أن المالية العامة الجزائرية شهدت اختلالات متزايدة تمثلت في استمرار ارتفاع النفقات العمومية مقابل تذبذب الإيرادات، الأمر الذي أدى إلى تفاقم عجز الموازنة وتزايد الدين العام، خاصة بعد سنة 2014 مع انهيار أسعار النفط. كما أبرزت مؤشرات الاستدامة المالية هشاشة التوازنات المالية واعتمادها الكبير على الموارد الريعية، في ظل محدودية مساهمة الإيرادات الجبائية العادية وضعف التنويع الاقتصادي.

ومن جهة أخرى، بينت الدراسة أن الوضعية النقدية في الجزائر اتسمت بتوسع مستمر في الكتلة النقدية وارتفاع مستويات السيولة، خصوصاً خلال فترات التوسع في الإنفاق العام وتمويل العجز، وهو ما انعكس على ارتفاع معدلات التضخم واتساع الضغوط التضخمية، لاسيما بعد سنة 2020. كما أظهرت مؤشرات الاستقرار النقدي وجود علاقة واضحة بين التوسع النقدي وارتفاع المستوى العام للأسعار، مما يعكس محدودية فعالية السياسة النقدية في تحقيق استقرار سعري دائم.

كما أوضحت الدراسة أن السياسة النقدية التي انتهجها بنك الجزائر انتقلت من الطابع الانكماشى النسبي خلال سنوات الوفرة المالية إلى سياسة توسعية بعد 2016، من خلال تخفيض معدلات الفائدة والاحتياطي الإجباري واعتماد التمويل غير التقليدي، بهدف دعم السيولة والنشاط الاقتصادي. غير أن هذه الإجراءات ساهمت في زيادة الضغوط التضخمية، ما أبرز صعوبة تحقيق التوازن بين دعم النمو الاقتصادي والحفاظ على الاستقرار النقدي.

وفيما يتعلق بالعلاقة بين الاستدامة المالية والاستقرار النقدي، أظهرت النتائج وجود ارتباط وثيق بين الاختلالات المالية والضغوط النقدية، حيث ساهم استمرار عجز الموازنة وارتفاع الدين العام في زيادة السيولة والتأثير على معدلات التضخم، خاصة عند اللجوء إلى التمويل الداخلي. كما تبين أن فعالية السياسات الاقتصادية في الجزائر تبقى محدودة بسبب ضعف التنسيق بين السياسة المالية والسياسة النقدية، إضافة إلى استمرار التبعية للمحروقات.

وعليه، يمكن القول إن تحقيق الاستدامة المالية والاستقرار النقدي في الجزائر يتطلب تبني إصلاحات هيكلية شاملة تقوم على تنويع الاقتصاد، وتعزيز الإيرادات الجبائية خارج قطاع المحروقات، وترشيد الإنفاق العمومي،



مع تعزيز استقلالية وفعالية السياسة النقدية، بما يساهم في تحقيق توازنات اقتصادية أكثر استدامة على المدى الطويل.

الخاتمة العامة



خاتمة عامة

تعد استدامة المالية العامة من الركائز الأساسية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والنقدي، باعتبارها تعكس قدرة الدولة على إدارة مواردها ونفقاتها العامة بشكل يضمن الحفاظ على التوازنات الاقتصادية الكلية دون الوقوع في اختلالات مالية تؤثر على النمو والاستقرار. وقد أظهرت هذه الدراسة وجود علاقة وثيقة بين استدامة المالية العامة والسياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2010-2024)، حيث تنعكس الاختلالات المالية بشكل مباشر على مؤشرات الاستقرار النقدي، خاصة ما تعلق بالتضخم والسيولة وقيمة العملة الوطنية.

كما بين تحليل واقع الاقتصاد الجزائري أن الاعتماد الكبير على عائدات المحروقات كمصدر رئيسي لتمويل الموازنة العامة جعل المالية العامة شديدة التأثر بتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية. وقد أدى تراجع أسعار النفط، خاصة بعد سنتي 2014 و 2020، إلى اتساع العجز الموازني وتراجع احتياطات الصرف، مما دفع السلطات إلى اللجوء لخيارات تمويلية استثنائية، أبرزها التمويل غير التقليدي، وهو ما نتج عنه ضغوط تضخمية إضافية وصعوبات أمام بنك الجزائر في التحكم في السيولة النقدية. ومن هذا المنطلق، تبرز أهمية تعزيز التنسيق بين السياستين المالية والنقدية، إلى جانب ضرورة تنويع الاقتصاد وترشيد النفقات العامة لتحقيق استدامة مالية واستقرار نقدي مستدامين.

كما تم التوصل الى مجموعة من النتائج نطرحها كالتالي:

- وجود علاقة طردية متداخلة بين استدامة الموازنة العامة وتحقيق الاستقرار النقدي، حيث تؤثر الاختلالات المالية مباشرة على أدوات السياسة النقدية.
- الارتباط الوثيق للمالية العامة بعائدات قطاع المحروقات يجعل المؤشرات الاقتصادية الوطنية رهينة لتقلبات السوق الدولية للطاقة.
- أدى انخفاض أسعار النفط خاصة بعد سنتي 2014 و 2020 إلى اتساع فجوة العجز الموازني واستنزاف كبير للاحتياطات الأجنبية من العملة الصعبة.
- تسبب اللجوء إلى آلية التمويل غير التقليدي في ضخ سيولة نقدية ضخمة خارج نطاق الإنتاجية، مما ساهم بشكل مباشر في اتساع فجوة التضخم.
- واجه بنك الجزائر صعوبات في كبح التضخم وضبط السيولة النقدية نتيجة الضغوط التوسعية المتأنية من الجانب المالي والإنفاق العام غير المرشد.



- التنسيق الفعال بين السياسة المالية والسياسة النقدية هو الصمام الأساسي لامتناع الصدمات الخارجية، وأنه لا يمكن بلوغ استدامة مالية حقيقية دون تنويع مصادر الجباية العادية وتطوير القطاعات الإنتاجية خارج المحروقات.

أولاً: اختبار صحة الفرضيات

بالنسبة للفرضية الأولى والتي تنص على أن تعاني المالية العامة في الجزائر من هشاشة الاستدامة نظراً لارتباطها الوثيق بقطاع المحروقات، فقد تم إثبات صحة هذه الفرضية حيث أثبت واقع البيانات التحليلية للفترة (2010-2024) أن الإيرادات النفطية هي المحرك الأساسي للموازنة، وأن أي تراجع في الأسعار العالمية يترجم فوراً إلى عجز مالي يعيق استدامة التنمية.

بالنسبة للفرضية الثانية والتي تنص على أن يؤدي التوسع في الإنفاق العام وتمويل العجز الموازي عن طريق الاقتراض والتمويل النقدي إلى زيادة الضغوط على استقرار الأسعار في الجزائر، فقد تم إثبات صحة هذه الفرضية إذ تبين أن تغطية العجز عبر التمويل غير التقليدي أدى إلى ارتفاع متسارع في مستويات السيولة المتداولة دون أن يقابله نمو حقيقي في العرض السلعي، مما نتج عنه ضغوط تضخمية واضحة أثرت سلباً على الاستقرار النقدي.

بالنسبة للفرضية الثالثة والتي تنص على أن التنسيق الفعال بين السياستين المالية والنقدية يقلل من مخاطر عدم الاستقرار النقدي الناتج عن تقلبات إيرادات المحروقات، فقد تم إثبات صحة هذه.

الفرضية حيث خلصت الدراسة إلى أن غياب الانسجام التام بين السياستين يعطل أهداف استقرار الأسعار، في حين أن التنسيق المتكامل يساهم في احتواء الاختلالات الهيكلية وحماية الاقتصاد الوطني من الصدمات الخارجية.

ثانياً: إفاق الدراسة

-دراسة أثر التحول نحو الطاقات المتجددة على استدامة المالية العامة في الجزائر في ظل تراجع الاعتماد على المحروقات.

-تحليل دور الرقمنة المالية والشمول المالي في تحسين فعالية السياسة النقدية وتعزيز الاستقرار الاقتصادي.

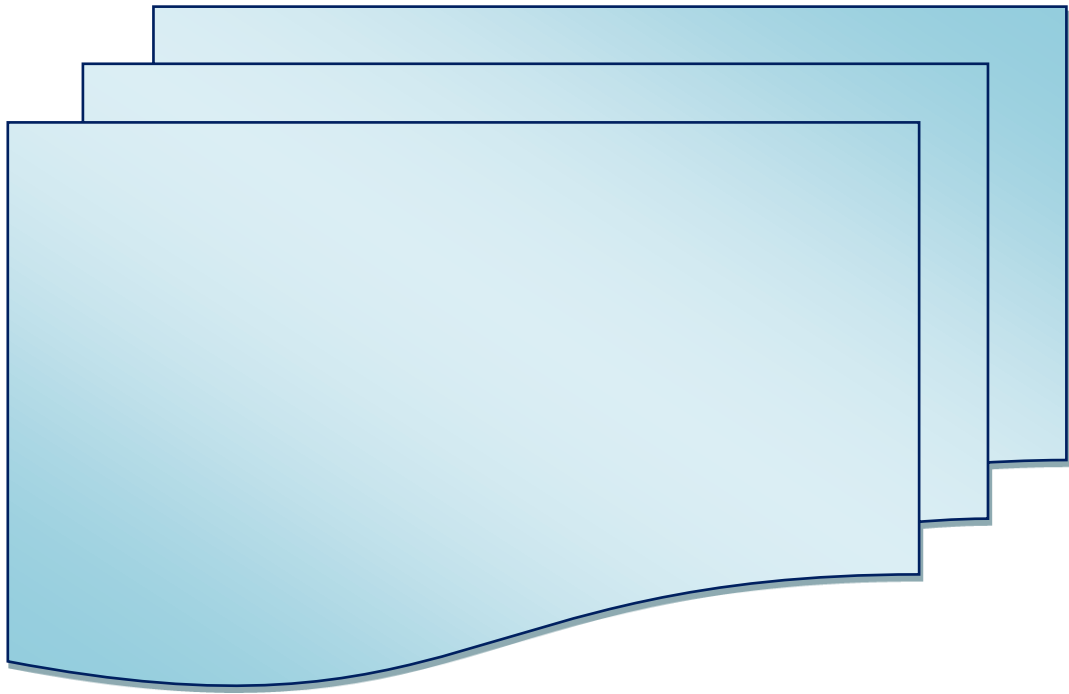
-دراسة مقارنة بين الجزائر وبعض الدول الريفية في إدارة عجز الموازنة وتحقيق الاستقرار النقدي.

-تقييم أثر تنويع مصادر الجباية العادية على تعزيز استدامة المالية العامة في الجزائر.

-دراسة انعكاسات الدين العام الداخلي والخارجي على فعالية السياسة النقدية في الاقتصاد الجزائري.



- تحليل دور بنك الجزائر في مواجهة الصدمات الاقتصادية الخارجية خلال الأزمات المالية والنفطية.
- دراسة العلاقة بين التضخم والتمويل غير التقليدي في الجزائر باستخدام نماذج قياسية حديثة.
- تقييم فعالية التنسيق بين السياسة المالية والسياسة النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام.
- دراسة أثر تقلبات أسعار النفط على مؤشرات الاقتصاد الكلي في الجزائر خلال الفترات المستقبلية.





أ- المراجع باللغة العربية

أولاً: الكتب

1. حسين مصطفى حسين، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، الجزائر، 2001.
2. سوزي عدلي ناشد، المالية العامة (الإيرادات والنفقات العامة - الموازنة العامة)، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2003.
3. عادل أحمد حشيش، أصول الاقتصاد العام، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2004.
4. محمد حسين الوادي، المالية العامة والنظام المالي في الإسلام، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن.
5. محمد عباس محرز، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2003.

ثانياً: الأطروحات

1. أسامة حفظ الله وسيف الدين الميطة، دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة (2009-2021)، مذكرة لنيل شهادة ماستر، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي - تبسة، 2024..
2. خلوفي عبد العزيز، تحليل العلاقة بين الدين العام وأداء السياسة النقدية - حالة الجزائر خلال الفترة (1990-2023)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، السنة الجامعية 2024-2025.
3. الشيخ أحمد ولد الشيباني، فعالية السياسة النقدية والمالية في تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي: دراسة حالة موريتانيا، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاديات الأعمال والتجارة الدولية، جامعة فرحات عباس - سطيف 1، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، السنة الجامعية 2012/2013.
4. عبد العزيز مقراني، آلية عمل سرعة تداول النقود ودورها في رسم وتنفيذ السياسة النقدية في الجزائر منذ إصلاحات 1990، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل درجة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص



اقتصاد قياسي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، السنة الجامعية 2013-2014.

ثالثا: المقالات والمجلات العلمية

1. بن موسى حسان، جبارة مراد، "إمكانية تحقيق الاستدامة المالية في الجزائر في ظل القانون العضوي 18/15 المتعلق بقانون المالية"، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، جامعة الوادي، المجلد 08، العدد 01، 2023.
2. حمادي مريم، دروي لحسن، "دراسة بين العجز الموازي ومعدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2023)"، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، المجلد 14، العدد 02، 2025/12/31.
3. رنيم زياد أحمد جوابرة، "دور التنسيق بين السياستين المالية والنقدية في تحقيق التوازن الاقتصادي"، جامعة أم درمان الإسلامية، الأردن.
4. زكية زنيخة، "قياس وتحليل مؤشرات استدامة المالية العامة في الجزائر في ظل الصدمات النفطية المتتالية: دراسة تحليلية خلال الفترة 2010-2020"، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 14، العدد 02، 2023، ص 305.
5. سحنون عقبة، حشوف بسمة، "فعالية سياسة الاحتياطي القانوني في الحفاظ على الاستقرار النقدي في الجزائر في الفترة 2010-2020"، مجلة التحليل الاقتصادي ودراسات التنمية، المركز الجامعي صالح أحمد - النعامة، المجلد 01، العدد 02، 2022.
6. سعيد علي محمد العبيدي، مهند جميل وحيد العبيدي، "قياس أثر مؤشرات الاستدامة المالية وانعكاسها على الفقر كأحد مؤشرات التنمية المستدامة في العراق"، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة 23، ملحق (2)، العدد 85، حزيران 2025.
7. سليم موساوي، "أثر التمويل عن طريق الائتمان المصرفي على الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة (1990-2013)"، مجلة معارف، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة البويرة، السنة العاشرة، العدد 19، ديسمبر 2015.
8. طارق قدوري، "الاستدامة المالية وإدارة الدين العام وقت الأزمات والجائحة في الجزائر (دراسة تطبيقية للفترة 1990-2020)"، المجلة الجزائرية للمالية العامة، المجلد 11، العدد 01، جوان 2021.



9. عادل مختاري، امحمد بن البار، كمال بن دقل، "قياس أثر السياسة النقدية على الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)"، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، المجلد 10، العدد 01، 2021.
10. عبد العزيز بلواضح، "أساليب إدارة المخاطر المالية ومعوقات استدامة المالية العامة في الجزائر"، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، جامعة عمار ثلجي بالأغواط، المجلد 06، العدد 02، ديسمبر 2020.
11. عصماني مختار، هادي صادق، "تحليل استدامة المالية العامة في الجزائر خلال الفترة 1995-2018"، مجلة الاقتصاد الجديد، جامعة خميس مليانة، المجلد 12، العدد 04، 2021.
12. عقبة سحنون، بسمة حشوف، "فعالية سياسة الاحتياطي القانوني في الحفاظ على الاستقرار النقدي في الجزائر في الفترة 2010-2020"، مجلة التحليل الاقتصادي ودراسات التنمية، المركز الجامعي صالح أحمد - النعامة، المجلد 01، العدد 02، ديسمبر 2022.
13. علي عبد حسين، حميد حسن خلف، "استقلالية البنك المركزي العراقي ودورها في تحقيق الاستقرار النقدي للمدة (2004-2019)"، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 17، العدد 55، العراق، 2021.
14. فاتح صيد، "أثر العجز الموازي على التضخم في الجزائر للفترة 2000-2018 باستخدام نموذج ARDL"، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، جامعة 20 أوت 1955 بسكيكدة، المجلد 12، العدد 01، جوان 2021.
15. فتيحة ملياني، "الإصلاحات النقدية في الجزائر ودورها في تحقيق الاستقرار النقدي"، مجلة الاقتصاد الجديد، جامعة الجيلالي بونعامة بخميس مليانة، المجلد 01، العدد 14، جانفي 2016.
16. كوثر عطار، بوقوم محمد، "تقييم أداء السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2010-2019"، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد 09، العدد 02، ديسمبر 2022.
17. مريم حمادي، "قياس أثر عجز الموازنة العامة على التضخم في الجزائر باستخدام مقاربة Testing Bound ARDL خلال الفترة (1990-2017)"، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة محمد خيضر بسكرة، المجلد 16، العدد 02، ديسمبر 2022.
18. مهدي خليل شديد، بسمة سليم حسين، "تحليل بعض مؤشرات الاستقرار النقدي في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2019)"، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 19، العدد 01، 2023.



19. مواعي بحرية، بن عمارة دليلة، "الاستدامة المالية في الجزائر، دراسة تحليلية خلال الفترة 2003-2023"، مجلة دفاتر السياسات العمومية، جامعة مستغانم، المجلد 14، العدد 02، 2025..
20. هيثم أحمد عيسى، رامي بديع حبيب، "دراسة تحليلية للاستقرار النقدي في سوريا خلال الفترة (1990-2016)"، مجلة جامعة تشرين للبحوث العلمية والدراسات الاقتصادية، المجلد 43، العدد 01، سوريا، 2021، ص 279.
21. ولد موسى إبراهيم، "قياس فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي في موريتانيا باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL خلال الفترة 1986-2020"، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 13، العدد 01، جانفي 2023.

رابعاً: التقارير

1. التقرير السنوي لبنك الجزائر سنة 2016، التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر.
2. التقرير لسنوي لبنك الجزائر سنة 2021، التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر.
3. التقرير السنوي لبنك الجزائر سنة 2012، التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر.
4. التقرير السنوي لبنك الجزائر سنة 2015، التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر.
5. التقرير السنوي لبنك الجزائر سنة 2020، التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر.
6. التقرير السنوي لبنك الجزائر سنة 2019، التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر.
7. التقرير السنوي لبنك الجزائر سنة 2024، التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر.

II- المراجع باللغة الأجنبية

1. Ankie Scott-Joseph, La soutenabilité de la dette dans les pays des Caraïbes : une exploration des méthodologies alternatives.
2. Banker, R. D., Mashruwala, R., & Tripathy, A., "Does a Differentiation Strategy Lead to More Sustainable Financial Performance than a Cost Leadership Strategy?", Management Decision, Vol. 52, No. 5, 2014
3. Mahfoudi Ibrahim El Khalil, "The Role of Quantitative Monetary Policy Tools in Achieving Monetary Stability in Algeria (1990-2022)", El-Bahith Review, Vol. 25, No. 01, December 2025



الملاحق

الملحق رقم (01): يوضح تطور الإيرادات والنفقات العامة

السنة	الإيرادات العامة	نسبة الزيادة	النفقات العامة	نسبة الزيادة
2010	4379,6	19,9%	4512,8	6,3%
2011	5703,4	29,8%	5731,4	28, 3%
2012	6411,3	10, 7%	7169,9	22,5%
2013	5940,9	-6,3%	6092,1	-13,7%
2014	5719,0	-4%	6980,2	15,9%
2015	5103,1	-11,1%	7656, 3	9,4%
2016	5042,2	-1,2%	7383,6	-3,6%
2017	6182,8	21%	7389,3	1, 3%
2018	6751,4	11,6%	7726, 3	6,1%
2019	6586,5	-2,4%	7725,5	-2,2%
2020	5640,9	-14,6%	6902,9	-10,8%
2021	6586,6	16,8%	7428,7	7,62%
2022	9467,3	43,5%	9660	29,9%
2023	10718,05	12,54%	11721,53	17,97%
2024	8302,41	-22,66%	13232,69	8,98%

(الوحدة بالمليار دينار)

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر

الملحق رقم(02): جدول تطور عجز الموازنة العامة و الدين العام

السنة	عجز الموازنة	العجز / PIB	الدين العام	الدين العام / PIB
2010	115.0	0.95%	1107.4	9.2%
2011	95.1	0.65%	1214.8	8.4%
2012	746.1	4.60%	1312.1	8.3%
2013	248.2	1.53%	1301.4	7.9%
2014	1375.3	7.98%	1239.0	7.2%
2015	2621.7	15.69%	2442.2	14.7%
2016	2245.3	12.82%	3408.9	19.5%
2017	1590.3	8.42%	5358.7	28.4%
2018	1672.7	8.18%	7415.2	36.3%
2019	1953.4	9.53%	8730.1	44.9%
2020	2198.5	10.52%	9423.4	51.0%
2021	1589.6	6.32%	13703.6	62.1%
2022	949.6	2.97%	15259.7	55.1%
2023	1686.0	5.17%	15920.4	48.9%
2024	4978.7	13.91%	17243.4	48.2%

(الوحدة بالمليار دينار)

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر

الملحق (03) جدول الوضعية النقدية

السنة	النقود في التداول	نسبة الزيادة	الودائع تحت الطلب	نسبة الزيادة	الودائع لاجل	نسبة الزيادة	الكتلة النقدية	نسبة الزيادة	معدل السيولة
2010	2098,6	14,0%	2763,7	10,4%	2524,3	13,3%	8162,8	13,8%	68,7%
2011	2571,5	24,1%	3495,8	24,1%	2787,5	10,4%	9929,8	19,9%	69,0%
2012	2952,3	7,6%	3380,5	7,6%	3331,5	19,5%	11013,3	10,9%	69,5%
2013	3204,0	7,4%	3564,5	7,4%	3691,7	10,7%	11941,5	8,4%	72,1%
2014	3658,9	16,4%	4460,8	16,4%	4683,7	10,6%	13686,7	14,6%	79,4%
2015	4108,1	-3,6%	3908,5	-3,6%	4443,3	8,8%	13704,5	0,1%	82,6%
2016	4497,2	1,6%	3745,4	1,6%	4409,3	-0,8%	13816,3	0,8%	78,9%
2017	4716,9	9,1%	4513,3	9,1%	4708,5	6,8%	14974,6	8,4%	79,3%
2018	4926,8	11,1%	5371,8	11,1%	5232,6	11,1%	16636,7	11,1%	81,3%
2019	5437,6	-3,7%	4351,2	-3,7%	5531,4	5,7%	16510,7	-0,8%	80,8%
2020	6138,3	8,4%	4210,0	8,4%	5757,2	4,1%	17659,6	7,0%	84,5%
2021	6712,2	14,2%	5278,2	14,2%	6463,2	12,3%	20053,5	13,6%	79,7%
2022	7392,8	12,9%	6273,9	12,9%	7584,9	17,4%	22930,1	14,3%	71,6%
2023	8030,8	6,3%	6162,0	6,3%	8012,6	5,6%	24330,8	6,1%	74,7%
2024	8894,5	8,7%	6632,4	8,7%	8787,3	9,7%	26528,9	9,0%	74,1%

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ملخص الدراسة:

تهدف هذه الدراسة الموسومة بـ: "أثر استدامة المالية العامة على الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة (2010-2024)" إلى تحليل طبيعة العلاقة بين استدامة المالية العامة وتحقيق الاستقرار النقدي في الجزائر، في ظل التحديات الاقتصادية المرتبطة بتقلبات أسعار النفط واعتماد الاقتصاد الوطني على الجباية البترولية. وقد ركزت الدراسة على إبراز مدى تأثير عجز الموازنة العامة والدين العام وآليات تمويل العجز على فعالية السياسة النقدية واستقرار المستوى العام للأسعار.

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي في معالجة الجوانب النظرية المتعلقة بمفاهيم الاستدامة المالية والاستقرار النقدي، والمنهج التحليلي لدراسة تطور المؤشرات المالية والنقدية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2024، بالاعتماد على البيانات الرسمية والتقارير الصادرة عن بنك الجزائر ووزارة المالية.

وتوصلت الدراسة إلى أن المالية العامة في الجزائر تعاني من هشاشة واضحة بسبب الارتباط الكبير بعائدات المحروقات، الأمر الذي يجعلها عرضة للصدمات الخارجية وتقلبات السوق النفطية. كما بينت النتائج أن التوسع في الإنفاق العام وتمويل العجز، خاصة عبر الآليات غير التقليدية، ساهم في زيادة الضغوط التضخمية والتأثير على الاستقرار النقدي. وأظهرت الدراسة كذلك أن فعالية السياسة النقدية تبقى محدودة في ظل غياب تنسيق محكم مع السياسة المالية، مما يجعل تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية مرتبطاً بمدى الانسجام بين السياستين. وقد خلصت الدراسة إلى ضرورة تنوع مصادر الإيرادات العامة، وترشيد الإنفاق الحكومي، وتعزيز استقلالية البنك المركزي، إلى جانب تفعيل التنسيق بين السلطات المالية والنقدية بما يضمن تحقيق استدامة مالية حقيقية واستقرار نقدي دائم.

الكلمات المفتاحية:

استدامة المالية العامة، الاستقرار النقدي، السياسة المالية، السياسة النقدية، عجز الموازنة، التضخم، الدين العام، الكتلة النقدية، الجباية البترولية، الجزائر.

Abstract:

This study, entitled "*The Impact of Public Finance Sustainability on Monetary Stability in Algeria during the Period (2010–2024)*", aims to analyze the nature of the relationship between public finance sustainability and monetary stability in Algeria in light of the economic challenges related to oil price fluctuations and the national economy's dependence on hydrocarbon revenues. The study focused on highlighting the extent to which budget deficits, public debt, and deficit financing mechanisms affect the effectiveness of monetary policy and the stability of the general price level.

The study adopted the descriptive approach to address the theoretical aspects related to the concepts of public finance sustainability and monetary stability, and the analytical approach to examine the evolution of financial and monetary indicators in Algeria during the period from 2010 to 2024, relying on official data and reports issued by the Bank of Algeria and the Ministry of Finance.

The study concluded that public finances in Algeria suffer from significant fragility due to the heavy dependence on hydrocarbon revenues, making them highly vulnerable to external shocks and fluctuations in the oil market. The findings also showed that the expansion of public spending and deficit financing, especially through unconventional mechanisms, contributed to increasing inflationary pressures and negatively affecting monetary stability. Furthermore, the study revealed that the effectiveness of monetary policy remains limited in the absence of strong coordination with fiscal policy, making the achievement of macroeconomic balance closely linked to the harmony between the two policies.